رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية

(دراسة حالة على جامعة بنها)

إعـــداد

د/ فاطمة صلاح الدين رفعت محمد
مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها

المستخلص:

لقد فرضت المتغيرات العالمية المعاصرة على الجامعات سباقًا حادًا وقويًا، يجعلها تبذل أقصى جهدها لتطوير أدائها بشكل مستمر، فالشراكة البحثية تمثل التوجه الجديد للجامعات فى سباقها نحو العالمية، فهى ضرورية لتوظيف واستثمار نتائج الأبحاث والابتكارات والاختراعات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحسين قدرتها التنافسية. لذا هدف البحث الحالى إلى وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية؛ ولتحقيق ذلك استخدم المنهج الوصفى، للتعرف على الأسس النظرية للشراكة البحثية، والإطار المعرفى للقدرة التنافسية، وتحديد مبررات تطوير الشراكة البحثية، وكذلك تحليل واقع الشراكة البحثية بجامعة بنها، وتوصل البحث إلى أن الشراكة البحثية تُمكن الجامعة من تحقيق أهدافها وتوفير مصادر بديلة للتمويل، وتسهم فى النهوض بالمجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تعزيز قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة البحثية– القدرة التنافسية– الجامعات المصرية – جامعة بنها.

Abstract:

Contemporary global variables have imposed a fierce and strong race on universities, making them exert their utmost efforts to continuously develop their performance. Research partnership represents the new approach of universities in their race towards globalization. It is necessary to employ and invest the results of researches, innovations and inventions to achieve economic development, and thus improve their competitiveness. Therefore, the current research aims to set a proposed vision for developing research partnership at Benha University as one of the approaches to enhancing its competitiveness. To achieve this, the descriptive approach was used to identify the theoretical foundations of research partnership, the cognitive framework of competitiveness, and to determine the justifications for developing research partnership, as well as analyzing the reality of research partnership at Benha University. The research concluded that research partnership enables the university to achieve its goals, providing alternative sources of funding, contributing to rise society, achieving economic development, and thus enhancing its competitiveness.

Key Words: Research Partnership -Competitiveness- Egyptian Universities- Benha Universitiy.

تمهيد

يواجه التعليم الجامعى تحديات وتغيرات كبيرة فى أداء وظائفه وأدواره فى عصر التنافسية، حيث تعاظم تأثيره فى بناء اقتصاد المعرفة، وأصبح له دورًا محوريًا فى توفير القدرة الفكرية التى يعتمد عليها فى إنتاج المعرفة وتوظيفها، الأمر الذى جعل العديد من الدول تولى اهتمامًا كبيرًا بالتعليم الجامعى وترصد له ميزانيات ضخمة لتوفير متطلبات القدرة التنافسية، وكسب الريادة العالمية.

وتعد الجامعة من أهم منابع العلوم ومصادر المعرفة، فلم تعد الجامعة مؤسسات خدمات فقط بل هى مؤسسة تعليمية، وإنتاجية، واستثمارية من خلال تنمية المعارف والقدرات، والقيام بأدوارها المتمثلة فى نقل المعرفة من خلال التدريس، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمى، وتطبيق المعرفة من خلال خدمة المجتمع؛ فالجامعات فى حاجة ماسة لإدارة أصولها المعرفية مع ضرورة توافر مناخ تنظيمى يساعد على العمل من أجل الارتقاء بمستوى الأداء.(يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١١٥)

وأصبحت تتحدد أهمية الجامعات بمدى ارتباطها بشبكات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج والخدمات، فالجامعات لابد أن يكون تعلمها مميزًا من أجل الحرية والثقافة والإبداع، واستيعاب المتغيرات المعرفية المعاصرة والتطبيقات التكنولوجية المتجددة، والتحول إلى ثقافة الابتكار وتحسن الأداء؛ مما يكفل الوصول إلى معايير لبناء جامعة متميزة.(رحيم؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ١٤٩٣)

فالشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج تقوم على أساس تبادل المنفعة بين كلا المؤسستين، فالجامعة تقدم خدماتها البحثية والمعرفية لمؤسسات الإنتاج، ومؤسسات الإنتاج تفيد الباحثين والطلاب بالتدريب والنشاط العملى بالتطبيق على الإمكانات المادية التى تمتلكها، ومن ثم فالمنفعة مشتركة بين الطرفين وتعود على كلاهما وعلى المجتمع بالرفاهية والرخاء. (اللمسى، ٢٠٢٢، ٨٢٦- ٨٢٧)

وتتمثل الشراكة البحثية فى علاقات التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية وفق إطار تعاقدى لتحقيق منافع مشتركة، والإسهام فى إنجاح كل التوجهات النوعية والكمية الهادفة إلى النهوض بالعمل البحثى داخل الجامعات.(دسوقى، ٢٠٢٢، ١٢٥) وتبنى فكرة الشراكة على

قناعة أساسية مفادها أن الأطراف المشاركة والفاعلة تندرج فى إطار علاقة تنظيمية مؤسساتية واضحة ومحددة، تستطيع من خلالها جميع الأطراف المشاركة الاستفادة من الأطر الموضوعة فى تنفيذ المشروعات المتفق عليها. (يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١٤٠)

وتعتمد الشراكة البحثية على توثيق العلاقات البحثية مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وتفعيل التكامل المثمر بين التخصصات العلمية المختلفة، وتعزيز آليات التشارك المعرفى بين الباحثين داخل الجامعة وخارجها من خلال محركات أساسية من مراكز بحثية متخصصة، ومعامل ومختبرات بحثية متطورة، ومعاهد للدراسات البينية، ومراكز لتسويق البحوث، وبرامج تدريبية تشاركية لتطوير مخرجات التعليم الجامعى بما يفى بمتطلبات واحتياجات سوق العمل.(عبدالمتجلى؛ وآخرون، ٢٠٢١، ٥٦٤)

وتأتى أهمية الشراكة من كونها تعزز الشفافية والمساءلة فى كيفية إدارة الموارد من خلال تبنى مناهج عمل استراتيجية تزود بأفكار أفضل ومنهج مستنير وصياغة وتنفيذ أفضل عن طريق إرساء أطر هيكلية وسلوكية وأنشطة جديدة توفر من خلالها الفوائد لكل الأطراف المتعاونة، ومن ثم تنمية الجامعة وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات المناظرة، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية وفقًا لحاجات المجتمع.(بسيونى؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ٤٨٠– ٤٨١)

وفى هذا السياق أشارت دراسة(القبارى، ٢٠١٨، ١٧٤) أن الشراكة البحثية تجسد ارتباط النظرية بالتطبيق والتكامل بين العلم والعمل، وإعطاء قيمة تطبيقية للبحث العلمى، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع. وأكدت دراسة (الجيار، ٢٠١٩، ١٢٠) ضرورة عقد شراكات بحثية مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدنى، ودعم التعاون البحثى وعقد شراكات مع الجامعات العالمية المتميزة.

كما أكدت دراسة(عبدالمجيد؛ وحجازى، ٢٠١٠، ٦٤٤) ضرورة التركيز على ربط البحث العلمى باحتياجات المجتمع من خلال الشراكة البحثية مع مؤسسات الإنتاج والخدمات، وإعطاء دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى والمشاركة فى تحديد أولوياته.

وأوصت دراسة(عبدالمتجلى؛ وآخرون، ٢٠٢١، ٥٨٩) بضرورة نشر ثقافة الشراكة البحثية بين الهيئات الحكومية والصناعية المرتبطة بالبحث العلمى، وتأسيس وحدات إدارية لتوثيق العلاقات

البحثية، وتطوير البنية التكنولوجية بما يشجع على التواصل مع المجتمع الأكاديمى العالمى، بالإضافة إلى ضرورة توافر سياسات حكومية تُيسر أمام الباحثين فرصًا للشراكة البحثية مع المؤسسات البحثية والصناعية المحلية والدولية.

وتقوم فلسفة الشراكة البحثية على نظرية التبادل الاجتماعي القائمة على تبادل المنفعة بين الأفراد والمؤسسات؛ حيث إنه كلما اتضح لدى الشركاء الفوائد التي ستتحقق لكل طرف زادت دافعيتهم نحو تحقيق الشراكة البحثية والعمل على إنجاحها، وتحقيق أفضل النتائج المنشودة لكلا الطرفين. (بسطويسى، ٢٠٢٢، ٣٥) وتمثل الشراكات البحثية مدخلًا مهمًا لإنتاج بحوث حقيقية وسهولة تطبيقها، وبالتالى فهى وسيلة جديدة لإنتاج المعرفة من أجل تقديم الخدمات وتحسين نوعية الحياة.(Smith , 2015 , 16)

وترى دراسة (دسوقى، ٢٠٢٢، ١٢٨) أن الشراكات البحثية تمثل التوجه الجديد للجامعات فى سباقها نحو العالمية، وتعزيز علاقاتها مع الجامعات العالمية الرائدة فى التعليم والبحث العلمى، وتسهيل تبادل الطلاب والأساتذة والباحثين مع الجامعات العالمية، وإقامة المشاريع البحثية المشتركة فى مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا.

وأشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٧، ١٢٩) إلى أن من أهم واجبات الجامعات المعاصرة التفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وذلك من خلال تفعيل رسالة الجامعة بتنشيط حركة البحث العلمى، وفتح قنوات التواصل والتعاون وعمل تكامل وشراكات مع قطاعات التنمية المختلفة. كما أشارت دراسة(عبدالله، ٢٠١٨، ٥٦٤) إلى ضرورة توطيد العلاقة بين المنظومة التعليمية والمجتمع وصولًا إلى تحقيق مفهوم الشراكة الحقيقية التى تخدم المصلحة العامة، وتحقق المصالح المختلفة بين المنظومة التعليمية وسائر أفراد المجتمع.

وفى نفس الاتجاه أكدت دراسة (رشوان، ٢٠٢٣، ٣٧٥– ٣٧٦) ضرورة فتح قنوات للتواصل بين الجامعات المصرية والعالمية والمراكز البحثية العالمية عن طريق التعاون الدولى والشراكة العلمية والبحثية للاستفادة من خبراتهم، وتوفير مصادر تمويل متنوعة بجانب التمويل الحكومى للجامعات، وإنشاء مراكز للتميز البحثى بالجامعات المصرية؛ وذلك لتحسين وتنمية القدرة التنافسية للتعليم الجامعى المصرى.

وعليه، تهدف الشراكة البحثية بين الجامعات والمجتمع إلى التغلب على المشكلات التى يواجهها المجتمع وإيجاد حلول علمية لها، إلى جانب تطوير المؤسسات الإنتاجية والصناعية، وجمع الخبرات والإمكانات والموارد المتاحة للبحث العلمى لتحقيق مخرجات عالية الجودة لكلًا من الجامعات والمجتمع، وكذلك تمويل البحث العلمى بالجامعات لتصبح قادرة على المنافسة عالميًا، وتعزيز المركز التنافسى للجامعات، كما أنها تساعد على دمج الطلاب فى خبرات تعليمية تعاونية وتوفير التدريب لهم، وذلك لتنمية مهاراتهم العلمية والتطبيقية لتتماشى مع متطلبات سوق العمل.(رحيم؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ١٤٨٨)

ويرى (بوفالطة؛ وموساوى، ٢٠١٥، ٣٨٤) أن الجامعات مطالبة بوضع خطط استراتيجية توجه من خلالها الأبحاث العلمية فى الجامعات لخدمة قطاعات الإنتاج من خلال إجراء الأبحاث المشتركة التى تخدم هذه القطاعات الإنتاجية وفق عقود تبرم بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، حيث تدر على الجامعات موارد مالية إضافية تسهم فى تمويل مجالات البحث العلمى، ودعم ميزانية الجامعة.

وأكدت دراسة كل من(الفقى، ٢٠٢٠ ، ٢٥٦) و(الحواس، ٢٠٢٠، ١١١– ١١٦) ضرورة تفعيل الشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة لدعم الدور البحثى للجامعات، وحل مشكلات الصناعة وتنمية التكنولوجيا، وتوظيف واستثمار نتائج الأبحاث والدراسات والابتكارات والاختراعات ونقلها إلى جهات الصناعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك لقيادة الابتكار والتكنولوجيا فى الجامعات المصرية، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة والتقدم فى التصنيفات الدولية المختلفة.

هذا، وتبدو أهمية الشراكة من كون الجامعات أصبحت أكثر احتياجًا لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها فى ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومى لهذه الجامعات، وكذلك نتيجة حركة التوسع الكبير فى التعليم العالى، وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع، وداخل قطاع التعليم ذاته. فالشراكة تعمل على توفير مصادر بديلة للتمويل، وتسهم فى زيادة المعرفة، ونقل التكنولوجيا، وتحقيق الابتكار والتطوير للتعليم العالى.(السمحان، ٢٠٢١، ٣٠٧)

وترى دراسة (حسنى؛ وآخرون ،٢٠٢٣، ١٣٦) ضرورة زيادة التعاون والشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع فى القطاعات المختلفة محليًا وإقليميًا وعالميًا، وكذلك ضرورة تهيئة بيئة مشجعة وداعمة للبحث العلمى ومحفزة على الابتكار والإبداع قادرة على إنتاج المعرفة وتسويقها. وأشارت دراسة (Lukianenko& et al, 2023 ,237) إلى أهمية الشراكة البحثية مع قطاع الأعمال لزيادة القدرة التنافسية للجامعة.

وأشارت أيضًا دراسة (بسطويسى، ٢٠٢٢، ١٠٧– ١١٥) إلى أن الشراكة البحثية أصبحت أمرًا ضروريًا تحتمه كثيرًا من العوامل والظروف المحلية والعالمية، وذلك للارتقاء بالقدرة التنافسية للمؤسسات الجامعية، وإعداد الكوادر البشرية القادرة على الإبداع والابتكار، ومن ثم القضاء على الازدواجية بين النظرية والتطبيق والفكر والعمل.

هذا، وتمثل الجامعات عنصرًا رئيسًا فى تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها؛ وذلك من خلال أداء الجامعة لوظائفها الأساسية، واستثمار هذه الوظائف لتطوير مؤسسات المجتمع، واستحداث أدوار جديدة تتطلبها التطورات العالمية المتسارعة والتغيرات المجتمعية المتلاحقة؛ للمساهمة فى تحقيق غايات الجامعة، وتلبية احتياجات المجتمع، والوصول إلى مخرجات جامعية على قدر كبير من التنافسية العالمية فى طلابها وبحوثها وخدماتها، وتحقيق التنمية المستدامة التى ينشدها المجتمع.(عبدالحسيب، ٢٠٢٠، ١٩٨)

وتبدو أهمية تنمية القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى إكساب الجامعات ميزة تنافسية تميزها عن غيرها مع الاستمرار فى الاحتفاظ بهذه الميزة؛ وذلك من خلال التطوير والإبداع والاستثمار الأمثل لموارد الجامعة، وتحسين الخدمات العلمية والبحثية التى ترفع من مكانة الجامعة والاهتمام بتحقيق الجودة ومعاييرها، والعمل على تحسين سمعة الجامعة محليًا وعالميًا.(رشوان، ٢٠٢٣، ٣٧٠)

وفى هذا السياق أشارت دراسة كل من (الغامدى،٢٠٢٠، ٢) و(علام، ٢٠١٤، ١٩٧) أن تحسين الأداء ورفع القدرة التنافسية للجامعات لم يعد أمرًا اختياريًا، وإنما أصبح شرطًا جوهريًا للبقاء والاستمرار، وعنصرًا أساسيًا من أجل نجاح الجامعة على المستويين المحلى والعالمى، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأشارت أيضًا دراسة (غبور، ٢٠١٨، ٣٣) إلى ضرورة تحسين القدرة التنافسية للجامعات، وتعزيز مركزها التنافسى لضمان بقائها واستمرارها لأنها تعد مطلبًا تفرضه طبيعة الصراع الحضارى والتقدم التكنولوجى والمعلوماتى، وما أفرزته العولمة من متغيرات سريعة.

وفى نفس الاتجاه أشارت دراسة (أبو المجد، ٢٠١٥، ٣٢٤) ضرورة تنمية القدرة التنافسية للجامعة من خلال احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة للجامعة، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة للجامعة محليًا وعالميًا، وضمان الاستفادة المثلى من الإمكانات المادية والبشرية بالجامعة، والشراكة المميزة مع أصحاب الأعمال، ونشر ثقافة التميز بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعة.

وتعتبر جامعة بنها من الجامعات التى تسعى لتعزيز التعاون البحثى مع المؤسسات الإنتاجية من أجل معالجة مشكلات المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم الوصول إلى مكانة متميزة بين الجامعات محليًا، وإقليميًا، وعالميًا. كما تلتزم بدورها ومسئوليتها فى تنمية المجتمع من خلال تعزيز ثقافة الابداع والابتكار فى البحوث التطبيقية، وتعزيز القدرة التنافسية، لزيادة ترتيبها عالميًا. وبالتالى تخطو جامعة بنها خطوات واثقة إلى الإمام لتحقيق كثير من الإنجازات فى مختلف المجالات؛ بما يضمن وجودها على قمة التصنيفات العالمية. لذلك يسعى البحث الحالى إلى تطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية.

مشكلة البحث:

فى ضوء ما سبق، تبين أهمية الشراكة البحثية فى الجامعات المصرية بصفة عامة وجامعة بنها بصفة خاصة، ولكن بالنظر إلى واقع الشراكة البحثية اتضح أنها ليست بالمستوى المطلوب على الرغم من الجهود التى تبذلها الجامعات فى هذا المجال، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات، ومنها:دراسة(طه؛ وزايد، ٢٠٢٠، ٥١٠)(شهاب، ٢٠١٥، ٢٤٢) (يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١٢٠–١٢١) والتى أشارت تلك الدراسات إلى تراجع الوظيفة البحثية للجامعات، وغموض طبيعة الشراكة الاستراتيجية بينها وبين المكونات الفاعلة بمجتمعاتها، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين البحوث الجامعية وعمليات تنمية المجتمع.

وأكدت دراسة (توفيق؛ وهيكل، ٢٠٢٣، ٥٠٤) (عمر، ٢٠٢١، ٤٦٤) (الجيار، ٢٠١٩، ٨٥) الانفصال بين الجانب البحثى والواقع التطبيقى فى المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وضعف آليات التسويق الفعال للأفكار البحثية والاختراعات، وكذلك غياب السياسات الفعالة التى تربط بين الإنتاج العلمى بالجامعات والمؤسسات البحثية، وبين الطلب المجتمعى والمشكلات الاقتصادية والتنموية، وكذلك القصور فى تقديم بحوث علمية تطبيقية لحل مشكلات المجتمع فى مختلف الميادين.

وتوصلت دراسة (محمود، ٢٠٢٤ ، ٨٢٥) (عيد، ٢٠١٩، ٢٢٢) (محمد، ٢٠١٨، ٥٠٦) إلى ضعف الشراكة بين الجامعات ومواقع الإنتاج، وقلة الموارد والإمكانات الكفيلة بتفعيل الدور البحثى للجامعة، والقصور فى وضع لوائح صارمة تشجع على النهوض بالدور البحثى للجامعة، وكذلك ضعف القيام بمشروعات بحثية تعود على الجامعة بدخل إضافى.

فضلًا عن ذلك فقد أكدت دراسة كل من(حسنى؛ وآخرون،٢٠٢٣، ١٣٥) و(شلبى، ٢٠١٨، ٢٤٥) ضعف السياسات المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعة وبين القطاعات الإنتاجية فى المجتمع، وغياب اللوائح والسياسات التى ترتبط بالتنافسية فى الجامعة، وقلة التشارك المعرفى بين التخصصات المختلفة، وقلة المشاريع العلمية التنافسية المشتركة مع الجامعات والمؤسسات الأخرى ، وبالتالى عدم القدرة على تحقيق الميزة التنافسية للجامعة.

بالإضافة لذلك، تعانى الجامعات المصرية من ضعف قدرتها التنافسية على المستويين المحلى والعالمى، حيث أكدت دراسة(عبدالمجيد؛ وحجازى، ٢٠١٠، ٦٣١) ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وفشلها فى الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات. وأشارت دراسة (دياب، ٢٠١٠، ١٢٦٧) إلى وجود ضعف فى القدرة التنافسية للجامعات المصرية، وأنها تحتل مراكز متأخرة فى التصنيف العالمى للجامعات، وذلك بسبب عدم قدرتها على التكيف مع الاتجاهات العالمية المعاصرة فى شتى المجالات البحثية والأكاديمية.

وفى نفس السياق، أشارت دراسة (محمد، ٢٠١٩، ٢٩٢) أن الجامعات المصرية حصلت على مراكز متأخرة جدًا فى التصنيفات العالمية للجامعات، بل وغابت نهائيًا فى بعض السنوات على المستوى العالمى، مما يدل على ضعف الوضع التنافسى للجامعات.

وأكدت دراسة (محمود؛ وآخرون، ٢٠٢٣، ٣٠٧) (الدجدج، ٢٠١٨، ١٣٠- ١٣١) أن تحسين القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجال البحث العلمى يتطلب المزيد من الارتقاء بالبيئة المحفزة للبحث العلمى، والخروج من دائرة القوالب النمطية والبيروقراطية والبحث عن سبل جديدة لمواكبة التقدم العلمى، وتحقيق مراتب متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات، ومن ثم تزايد قدرتها التنافسية.

وفى ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى:

كيف يمكن تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، هى:

-ما الأسس النظرية للشراكة البحثية فى الجامعات المصرية؟

- ما الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية؟

-ما مبررات تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية ؟

-ما واقع الشراكة البحثية فى جامعة بنها؟

-ما الرؤية المقترحة لتطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية؟

أهداف البحث:

تمثلت أهداف البحث فيما يلى:

١- توضيح الأسس النظرية للشراكة البحثية فى الجامعات المصرية.

٢- تحديد الإطار الفلسفى الحاكم للقدرة التنافسية.

٣- استجلاء مبررات تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية.

٤- رصد واقع الشراكة البحثية فى جامعة بنها.

٥- وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية.

أهمية البحث:

تمثلت أهمية البحث فيما يلى:

١- مواكبة البحث لرؤية مصر ٢٠٣٠ والتى تهدف للارتقاء بالجامعات المصرية حتى تزيد من قدرتها التنافسية ومكانتها المتميزة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

٢- تمثل الشراكة البحثية مدخلًا رئيسًا لتحقيق أهداف مؤسسات التعليم الجامعى، وتحسين أدائها ومخرجاتها، وتوفير مصادر للتمويل المستدام، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- تعد القدرة التنافسية للجامعات من الموضوعات المهمة خاصة بعد ظهور التصنيفات العالمية للجامعات، والأخذ بها كمعيار يحدد جودة المؤسسات الجامعية.

٤- إفادة المسئولين وصناع القرار بجامعة بنها إلى ضرورة الاهتمام بمجال الشراكة البحثية لما لها من أثر كبير فى تحقيق القدرة التنافسية.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث استخدام المنهج الوصفي(عبدالحميد؛ وكاظم، ٢٠١١، ١٣٤) فهو أنسب المناهج لطبيعة البحث، لأنه لا يقف عند مجرد الوصف، بل يمتد لتحليل البيانات وتفسيرها واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في التعرف على كيفية تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. وتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لتقارب الواقع الفعلى لمعظم الجامعات المصرية.

حدود البحث:

الحد الموضوعى: اقتصر البحث على وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية.

الحد المكانى: اقتصر البحث على جامعة بنها كإحدى الجامعات المصرية والتى يمكن تطوير الشراكة البحثية فيها من أجل تعزيز قدرتها التنافسية، وقد جاء الاختيار بناءً على الانتماء الأكاديمى للباحثة.

مصطلحات البحث:

انطوى البحث الحالى على عدة مصطلحات يمكن إيضاحها على النحو التالى:

١- الشراكة البحثية:Research Partnership

عرفت (دسوقى، ٢٠٢٢، ١٠٧) الشراكة البحثية على أنها: تضافر جهود وقدرات وموارد الجامعات المصرية مع مؤسسات المجتمع، بما يؤدى إلى الوفاء باحتياجات الطرفين من خلال آليات محددة يتفق عليها الطرفان، ويتميز فيها العمل بالالتزام والاستمرارية وتبادل المعارف والموارد والقدرات؛ لتوليد أفضل أداء بصورة تسهم فى تطوير برامج الجامعات ومشروعاتها البحثية والتكنولوجية، وبالتالى تحقيق أهداف المؤسسات وتطلعاتها وذلك فى إطار التعاون المشترك والمنفعة المتبادلة.

وعرفها(محمد، ٢٠٢٠، ٣٩٦- ٣٩٧) على أنها: التفاعل المتبادل وتدفق الأفكار بين الجامعة كمؤسسة تربوية والقطاعات الصناعية والإنتاجية من خلال مشروعات أبحاث مشتركة، والتدريب والتطوير للموارد البشرية داخل وخارج الجامعة، وتوفير برامج التعليم المستمر، والعمل مع الجهات الحكومية ومتخذى القرارات، والتطوير والدعم المستمر للشركات الجديدة، والتواصل المباشر مع المجتمع وتوصيل البحوث إليهم.

وعُرفت **الشراكة البحثية** إجرائيًا على أنها: اتفاق بين طرفين لتفعيل نتائج البحث العلمى بهدف حصول جامعة بنها على مصادر تمويل جديدة تساعدها على تفعيل أدائها الأكاديمى، وجعل البحث العلمى لخدمة المجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- القدرة التنافسية: Competitive ability

عرفت (أبوالمجد، ٢٠١٥، ٣١١) القدرة التنافسية للجامعة على أنها: قدرة الجامعة على التنافس والتميز على الجامعات الأخرى فى واحدة أو أكثر من وظائفها الأساسية (التدريس، البحث العلمى، خدمة المجتمع)، مما يجعل الجامعة قادرة على أن تحقق لنفسها البيئة المناسبة للابتكار والجودة والتميز محليًا وعالميًا بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

وعرفتها (الدجدج، ٢٠١٨، ١٠٧) على أنها: قدرة الجامعات على تحقيق الجودة فى العملية التعليمية، بما يؤدى إلى تحسين مخرجاتها وزيادة كفاءتها الداخلية والخارجية وزيادة الطلب عليها عالميًا، مما يجعلها تتبوأ مكانة متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

وعرفها (عمر، ٢٠٢١، ٤٢٧– ٤٢٨) على أنها: قدرة الجامعات المصرية على تقديم مستوى متميز من الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية، بما ينعكس بصورة إيجابية على تطوير قدرات مختلف العناصر البشرية بالجامعة، ويمنحهم مزايا تنافسية فى سوق العمل، ومن ثم تستطيع الجامعة احتلال مركزًا متقدمًا فى التصنيفات العالمية.

وعُرفت **القدرة التنافسية** إجرائيًا على أنها: قدرة جامعة بنها على تحقيق وظائفها مما يجعلها تتفوق على نظيراتها من الجامعات الأخرى محليًا وعالميًا وبالتالى الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية.

خطوات البحث:

لتحقيق أهداف البحث سارت خطواته على النحو التالى:

الخطوة الأولى: تقديم الأساس النظرى للشراكة البحثية.

الخطوة الثانية: توضيح الإطار المعرفى للقدرة التنافسية.

الخطوة الثالثة: التعرف على مبررات تطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية.

الخطوة الرابعة: تشخيص واقع الشراكة البحثية بجامعة بنها.

الخطوة الخامسة: وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية.

ولتنفيذ خطوات البحث فقد انتظمت على شكل المحاور التالية:

المحور الأول: الأسس النظرية للشراكة البحثية:

تعتبر الشراكة البحثية إحدى الأدوات الاستراتيجية التى تسهم فى النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفى هذا المحور سوف يتم تناول مفهوم الشراكة البحثية، وفلسفتها أهدافها، وأهميتها، ومتطلباتها، ومعوقاتها، بالإضافة إلى تطبيقات وأنماط الشراكة البحثية.

١- مفهوم الشراكة البحثية:

بدأت الشراكة كأحد المفاهيم التربوية الدولية الشائعة فى الظهور منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، وذلك تحت مسميات عديدة كالتشارك، والتعاون، والمقاسمة، وتبادل المصالح كصيغ جديدة الأشكال للتعاون والتفاعل بين مختلف المؤسسات على كافة المستويات؛ وذلك لتحقيق أفضل استثمار للإمكانات والموارد المتاحة لهذه المؤسسات بما يضمن تعظيم الفوائد المشتركة لكل منهما. (طه؛ وزايد، ٢٠٢٠، ٥١٢)

وزاد الاهتمام بالشراكة بعد أن اتضح أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات، لذلك سعت الدول إلى بناء علاقات تشاركية تسهم فيها قطاعات المجتمع فى توحيد مشاريع الأعمال، وإدارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها، من أجل خدمة أغراضها على أساس مشاركة فعلية، وحوكمة جيدة، ومساءلة شفافة، ومنفعة متبادلة.(الطاهر، ٢٠١٩، ٢٠٣)

واتخذت الشراكة البحثية فى الجامعات إطارًا قانونيًا وتشريعيًا واجتماعيًا، حيث أشارت التعديلات التى طرأت على قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بانضمام ذوى الخبرة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى إلى المجالس الجامعية للمشاركة فى صنع القرار التعليمى بالجامعات، واستحداث وظائف خاصة بخدمة المجتمع على مستوى الجامعة أو مستوى الكلية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات ذات طابع خاص الغرض منها إجراء البحوث العلمية لحل المشكلات المرتبطة بالإنتاج، وكذلك معاونة وإمداد النشاط الإنتاجى بالبحوث العلمية التى تساعد على زيادة كفاءته، وتوثيق الروابط الثقافية مع الجامعات الأخرى والهيئات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة. (دياب؛ ورشاد، ٢٠١٩، ٥٢)

فمفهوم الشراكة مفهوم حديث متعدد الأوجه ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة منها البعد الإدارى والتنظيمى والتعاونى والاقتصادى والاجتماعى والقانونى. فالشراكة تعكس رغبة المجتمع، واستعداده للاندماج والمساهمة الفعالة فى جهود تحسين التعليم والبحث العلمى وتطويرهما.(الفقى، ٢٠٢٠ ، ١٩٩)

وبشكل عام، لا يوجد إجماع حول مصطلح الشراكة البحثية اعتمادًا على الباحثين أو التخصصات، فالبعض أطلق عليها البحث الإجرائى أو البحث التعاونى أو البحث التشاركى أو ما يسميه البعض البحث التدخلى أو (البحوث القائمة على المجتمع)، أو (البحوث التشاركية القائمة على المجتمع) أو (الشراكة بين الجامعة والمجتمع) كل هذه المصطلحات تجسد ديناميكية المفهوم التى تسعى إلى الربط بين النظرية والتطبيق، وتسهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Denis & Jean, 2012 , 76)

هذا، وتعد الشراكة البحثية تعاون منظم بين الجامعات والقطاع الخاص فى المجال البحثى يتقاسم من خلاله كلا الطرفين أدوارًا تكاملية بهدف الوصول إلى نتائج بحثية تلبى احتياجات كافة الأطراف المعرفية والاقتصادية والمعنوية.(القبارى، ٢٠١٨، ١٦)

وعرفت(محمد، ٢٠١٨، ٤٨١) الشراكة البحثية على أنها: العلاقات القائمة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المختلفة بالمجتمع، وذلك باعتبار تلك الجامعات بيوت خبرة ومجتمع للمعرفة، وكمؤسسات معنية بالبحث العلمى على المستوى القومى والمحلى، وذلك لتحقيق منافع وفوائد وأهداف مشتركة لكل منهما بحيث تتفق فيما بينهما على تدعيم المشروعات والبرامج البحثية.

وعرفتها كلا من(يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١٣٨) على أنها: علاقة يحدث فيها نقل المعرفة بين الجامعات والقطاع الصناعى بهدف التعاون لحل مشكلات العمل وتحفيز الابتكارات ودعم مشاريع البحث الأكاديمى، والمساهمة فى تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى.

كما عرفتها (سالم؛ وآخرون، ٢٠٢١، ٥) على أنها: عمليات التعاون الديناميكى التى تقوم بها الجامعات مع المؤسسات الإنتاجية، وذلك لتحقيق تعاون ومصالح متبادلة للطرفين، فالجامعة تقوم بتقديم خبراتها المختلفة فى مجال البحث العلمى والتطوير للمؤسسات الإنتاجية، والمؤسسات الإنتاجية تقدم الدعم المالى اللازم لتقديم هذه الخبرات، ويمتلك المشاركون معًا المشروعات محل التعاون، وتقوم العلاقات على الاحترام المتبادل والثقة والشفافية، والتفاهم لبيئة العمل والثقافات.

وعرفها أيضًا (رحيم؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ١٤٨٠) على أنها: عملية تعاونية بين الجامعة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع بصفة عامة، لوضع حلول بحثية واقعية مبنية على أسس علمية

للمشكلات التى تواجه القطاع الخاص، وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإمكانات المادية والمالية للقطاع الخاص والموارد المعرفية والعلمية للجامعة.

وعُرفت **الشراكة البحثية** إجرائيًا على أنها: اتفاق بين طرفين لتفعيل نتائج البحث العلمى بهدف حصول جامعة بنها على مصادر تمويل جديدة تساعدها على تفعيل أدائها الأكاديمى، وجعل البحث العلمى لخدمة المجتمع، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- فلسفة وأهداف الشراكة البحثية:

برزت قضية الشراكة بشكل تدريجى فى إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالى كاستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير فى المجتمع. وتمكن الشراكة الجامعات من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسى، وتسهم فى تقديم تعليم عالى الجودة للجميع، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (السمحان، ٢٠٢١، ٢٩٨) وتعد الشراكة جزءًا مهمًا من النظام البيئى التعليمى، وتعمل على إيجاد رؤى جديدة فى العمليات والممارسات والسياسات والعمل المجتمعى، ومن ثم تحسين التعليم وتحقيق التنمية.(Farrell & et , 2021 , 3)

فالشراكة عملية تفاعلية إبداعية تكاملية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، تهدف إلى تحقيق منافع مشتركة، وتتطلب وجود رؤية مشتركة نحو التعاون، والتزام تنظيمى من كافة الأطراف، ودرجة عالية من الثقة المؤسسية المتبادلة. وتشكل الشراكة على أساس المشاركة بين مؤسسات المجتمع من خلال قيام علاقات تبادلية واضحة والتزامات مشتركة بين المؤسسات، والتى تهدف إلى المشاركة فى صنع القرارات ورسم الخطط المستقبلية.(بسيونى؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ٤٧٩) (الغزو؛ والخطيب، ٢٠٢٢، ١٩٢٨)

وتقوم الفكرة الأساسية للشراكة البحثية على أن القدرات البحثية للجامعة يمكن تحويلها إلى مصدر رئيس فى حل مشكلات المجتمع؛ حيث تسهم الشراكة من خلال البحث العلمى فى نقل المعرفة وتبادلها وتطبيقها ضمن عدة أشكال مما يساعد فى تطوير الجامعة والاقتصاد والمجتمع ككل. (يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١١٧) وتهدف الشراكة فى البحث العلمى بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية إلى تعظيم الاستفادة من البحث العلمى فى تطوير الإنتاج

والصناعة، واستحداث أشياء جديدة، والتغلب على المشكلات الحالية بحيث تصبح قادرة على المنافسة العالمية، كما أنها تسهم بفعالية فى تمويل البحث العلمى بالجامعات. (دياب؛ ورشاد، ٢٠١٩، ٢١)

كما تهدف الشراكة البحثية إلى خدمة الجامعات والمؤسسات البحثية مما يؤدى إلى تحقيق اقتصاد مستدام يستند على المعرفة والتنافسية والخبرة والتنوع وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التفاوض، وتبادل الخبرات، والتوصل إلى معايير أفضل، وتوسيع الموارد المالية المتاحة نتيجة تعاون الأطراف. (سالم؛ وآخرون، ٢٠٢١، ١٧)

هذا، وتهدف الشراكة البحثية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير مصادر تمويل جديدة تسهم فى تحسين أداء الجامعات ورفع كفاءتها وسمعتها التجارية، وزيادة فرص النمو بتطبيق نتائج البحوث الجامعية، وتسويق التكنولوجيا الجامعية مما يلبى احتياجات سوق العمل.(طنطاوى؛ وآخرون، ٢٠٢٣، ٢٨٠)

وفى ضوء ذلك، تتمثل أهداف الشراكة البحثية فيما يلى:(محمد، ٢٠٢٤، ٥١٠- ٥١١)

- توفير مصادر لتمويل البحث العلمى، بحيث يمكن للجامعات تحسين أدائها ورفع كفاءتها التعليمية، والقيام بدورها المنوط بها فى خدمة المجتمع.
- تعزيز المركز التنافسى للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة فى ظل ازدحام سوق التعليم العالى بالعديد من الجامعات والكليات المحلية والعربية والدولية.
- زيادة مجالات التطوير فى المجتمع وحل مشكلاته، وتخفيف جزءًا من العبء التمويلى على المجتمع.
- ربط استراتيجية البحث العلمى فى الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل لمؤسسات المجتمع، وتمكين الباحثين من التعامل مع مشكلات واقعية والإسهام فى إيجاد الحلول المناسبة لها.
- الوصول بالجامعات إلى المعايير الدولية للجودة والتنافسية بين الجامعات.
- الترابط مع الجامعات الأخرى ومراكز البحوث مما يعزز مكانة الجامعة عالميًا.

واستنادًا على ما سبق، فالشراكة البحثية بين الجامعات وقطاع الصناعة تسمح لكلا الطرفين بالاعتماد على بعضهم البعض لتعزيز نقاط القوة لكلاهما؛ فقطاع الصناعة لديه التمويل للبحث والخبرة فى تسويق المنتج، بينما الجامعات هى مراكز بحثية قادرة على معالجة المشكلات الإنتاجية من خلال اختراع وتطوير واختبار المنتجات الجديدة والمبتكرة التى تحرك النمو الاقتصادى لتلك الشركات بل وللمجتمع. (يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١١٨) ومن ثم، فالشراكة البحثية ضرورة لتوظيف واستثمار نتائج الأبحاث والابتكارات والاختراعات لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات

٣- أهمية الشراكة البحثية:

لقد أصبح من مسئولية الجامعة الإسهام بشكل أساسى فى تنمية المجتمع وتطويره وقيادة التغيير فيه عن طريق ربط البحوث التى تجريها بمشكلاته واحتياجات القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتقديم المشورة الفنية والسماح لبعض أساتذتها للعمل كمستشارين فى مؤسسات المجتمع، وتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية أثناء الخدمة لرفع مستوى أداء العاملين وإطلاعهم على الجديد فى مجالات تخصصاتهم، وتكوين وعى علمى لدى أفراد المجتمع بأهم المشكلات المجتمعية وكيفية المشاركة فى تقديم الحلول لها.(خاضر؛ وآخرون، ٢٠٢١، ٩)

وتتمثل الأهمية الحقيقية للشراكة البحثية فى بناء الإنسان فكريًا وثقافيًا ومعرفيًا وبناء منظومة معرفية وقدرة تنافسية تمكن المجتمع من استثمار طاقاته بالشكل الأمثل، وبالتالى فهى وسيلة لتحقيق أهداف مجتمعية.(القبارى، ٢٠١٨، ٣٢) فالشراكات تعمل على زيادة القدرة التنافسية من خلال الأبحاث التى تعزز سمعة الجامعة وتأثيرها على المجتمع، وبالتالى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Smith , 2015 , 40)

فتحقيق الشراكة البحثية وتوفير التعليم والتدريب وربط الجامعات بقطاعات الإنتاج المختلفة يعزز من دورها داخل المجتمع، ويجعلها أداة محورية فى حل مشكلات المجتمع والمساهمة فى تطويره وتنميته، فالجامعات تؤدى دورين رئيسين فى عملية التنمية وهما: إنتاج البحوث التى تتماشى مع الاحتياجات المحلية، وكذلك نقل نتائج الدراسات والبحوث المبتكرة من الجامعة إلى المجتمع.(أحمد؛ وسعيد، ٢٠١٥، ٦٧٩)

وفى هذا السياق، يحقق تعاون الجامعات والقطاعات الإنتاجية مع القطاع الخاص مجموعة من الفوائد منها: الاستفادة العلمية من البحوث فى المجالات الإنتاجية بوحدات القطاع الخاص، والعمل على توفير المعلومات التقنية للقطاع الخاص، والاستفادة القصوى من الأبحاث المنجزة فى الجامعات، والمساعدة فى تقديم المشورة الفنية للمؤسسات. (القحطانى، ٢٠٠٥، ١٥٠)

هذا، وتبدو أهمية الشراكة البحثية فيما يلى: (يوسف؛ ودربالة، ٢٠١٩، ١٤٤– ١٤٦) (خالدى؛ ورفيقة، ٢٠٢٠، ١٨٣– ١٨٤)

- تنمية روح المبادرة الاستثمارية للتعليم الجامعى، وحرصه على الفعالية والكفاءة والعناية بالمهارات البحثية.
- توفير مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمى من خلال مساهمة القطاع الخاص فى تمويل البحث العلمى.
- تعزيز الموارد المالية للجامعات وتقوية سمعتها وانفتاحها على قضايا المجتمع وبناء الروابط العلمية والاقتصادية.
- جعل البحث العلمى فى الجامعات لخدمة المجتمع من خلال تغذية البحوث العلمية بموضوعات مستمدة من مشاكل الواقع العملى فى المؤسسات الإنتاجية.

وتتعدد الفوائد التى تحققها الشراكة البحثية، وذلك من خلال: (محمد، ٢٠١٨، ٤٨٧– ٤٨٨) (طه؛ وزايد، ٢٠٢٠، ٥١٤– ٥١٥)

- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة التقنية المتطورة والإفادة منها فى تطوير المجتمع.
- توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات، بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية.
- الحصول على الاستشارات الفنية والبحثية للجامعات فى معالجة مشكلات العمل والإنتاج.
- الإفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة بالجامعات.
- التخفيف من هجرة العقول العلمية إلى الخارج.

- تحقيق أعلى معدلات النشر العلمى للبحوث العلمية فى المجلات العلمية العالمية وصولًا للتنافسية.
- تحسين أداء الأفراد ودفعهم نحو الابتكار والتجديد.
- تعزيز المركز التنافسى للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة فى مختلف المجالات.
- الارتقاء بسمعة الجامعة خلال الأوساط العلمية بين الجامعات العالمية مما يسهم فى تطوير البحوث العلمية فى إطار نظم الابتكار الوطنية.

وعلى ضوء ذلك، تعد الشراكة البحثية ضرورة لإنتاج بحوث علمية جادة تسهم فى تنمية المجتمع وتطويره، وتحقيق التفوق العلمى للجامعة من خلال زيادة رصيد المعرفة الإنسانية، والارتقاء بإمكانات المجتمع ومكانته.

٤- متطلبات الشراكة البحثية بالجامعات المصرية:

تقوم المؤسسات الجامعية بدور ريادى فى المجالات العلمية والمعرفية، من خلال تفعيل آليات عملها البحثى الذى أصبح منطلقًا لكل تنمية اقتصادية يضمن البقاء فيها للصناعات التى تمتلك الميزة التنافسية العلمية والتقنية، عن طريق القيام بدراسات ميدانية للمؤسسات للوقوف على المشاكل التى تواجهها، ومن ثم القيام ببحوث لتقديم الحلول المناسبة التى تمكنها من مواجهة منافسيها، وتعزز قدراتها على التكيف مع بيئتها.(وسيلة، ٢٠٢١، ٥٥٦) فالنمو المتزايد للبحوث المجتمعية والمجلات العلمية يعزز أهمية المنظمات المجتمعية التى تستخدم تطوير المعرفة الأكاديمية كأداة مركزية فى عملية الوصول إلى أهدافها المتمثلة فى التغيير السياسى والاجتماعى Jean, 2012, (Dens & 75).

وتشكل الشراكة السبيل الأمثل لتحقيق الاتصال والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، حيث تعمل على توثيق الروابط والتنسيق بين أطراف المجتمع وتنظيماته فى جو من التفاهم والتعاون الفعال، وتبادل الخبرات والأفكار لدرجة قد تصل إلى اندماج الأنشطة وتكاملها وذلك من أجل حماية الموارد والحفاظ على البيئة عن طريق البرامج التى تقدمها لخدمة المجتمع.(يغمور، ٢٠٢٢، ٦٧٣)

وجوهر الشراكة البحثية يكمن في كونها عملية يمكن من خلالها الوصول إلى تحقيق التميز المؤسسي الخاص بكافة المؤسسات سواء الإنتاجية، أو الخدمية، أو المجتمعية، وذلك لامتلاكها موارد وعوامل يمكن أن تؤهلها وبشكل قوي تجاه تحقيق أهدافها المنشودة بالمجتمع. (بسطويسى، ٢٠٢٢، ٣٣) فالشراكة تساعد فى تلبية احتياجات جميع الشركاء، وتتطلب موارد مكثفة لبنائها واستدامتها. (Cooper, & et, 2020, 2023)

وقد أدى التوجه نحو إقامة التحالفات والشراكات إلى تحول نوعى فى أدوار الجامعة ووضعها فى قلب الأحداث الاجتماعية، وبهذا تحول الدور الثالث للجامعة- وهو دورها فى خدمة المجتمع- ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة توجه الجامعة فى ممارستها لدوريها الآخرين، وهما: التعليم، والبحث العلمى.(محمود، ٢٠٠٤، ٤٢)

هذا، ويمكن تقسيم متطلبات الشراكة البحثية وذلك على النحو التالى:

أ- متطلبات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية للشراكة البحثية، وتتمثل فيما يلى:

- المرونة وقابلية الخطط والاستراتيجيات للتعديل وفقًا للمتغيرات الجديدة، والحرص على تحقيق المنافع والمصالح المتبادلة، وتقديم كل طرف للتسهيلات اللازمة لنجاح الشراكة.
- وضع القوانين واللوائح المنظمة للشراكة بين الجامعة والمجتمع والقطاع الخاص.
- رسم السياسات التى تضمن تحقيق الربط بين البحث العلمى وخطط واحتياجات قطاع الصناعة.
- ربط الخطط الاستراتيجية للبحث العلمى بالجامعات باحتياجات المجتمع.
- استحداث إدارة مستقلة تتولى جميع الشئون المتعلقة بالشراكات البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص.
- إيجاد مرجعية قانونية وتشريعات تدعم عملية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتحدد إجراءاتها وعقودها وتعتمد نتائجها.

ب- متطلبات ترتبط بالجوانب الإدارية والتنظيمية للشراكة البحثية، وتتمثل فيما يلى:

- توفير البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة للتعاون بين كافة القطاعات المشتركة.

- ضرورة نشر ثقافة الشراكة بين القيادات والمسئولين بالجامعات ومؤسسات المجتمع، والتوعية بدورها فى حل مشكلات المجتمع.
- ضرورة وضع أنظمة وسياسات إدارية مختصة بتنظيم عملية الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص.
- وضع آليات محددة لتسويق نتائج البحوث العلمية يستفيد منها القطاع الخاص.
- تشجيع ودعم إجراء البحوث التطبيقية المتخصصة الموجهة لحل المشكلات المجتمعية.
- الاهتمام بإيصال نتائج البحوث إلى العملاء المستفيدين من نتائجها.

ج- **متطلبات ترتبط بالجوانب الفنية والتكنولوجية، وتتمثل فيما يلى:**

- العمل على تسويق المنتجات الجامعية للمؤسسات الحكومية والأهلية؛ وذلك من خلال اتباع أساليب الدعاية وطرق الترويج الحديثة، مع المحافظة على المصداقية ومكانة الجامعة.
- توفير الجامعة لقاعدة بيانات وشبكة معلومات مشتركة عن احتياجات الأفراد والمؤسسات، والخدمات والأنشطة المختلفة التى يمكن أن تقدمها الجامعة لهم.
- تفعيل المواقع الإلكترونية المختلفة للجامعة لنشر أوجه الشراكة المتاحة فى القطاعات المختلفة.
- استخدام التكنولوجيا فى التواصل الدائم بين أطراف الشراكة.

د- **متطلبات ترتبط بالجوانب البشرية للشراكة البحثية، وتتمثل فيما يلى:**

- قناعة القيادات الجامعية ومسئولى المؤسسات الخدمية وقطاعات العمل والإنتاج بأهمية الشراكة، والمنفعة المتبادلة التى تعود على الطرفين من جراء الشراكة.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على إجراء بحوث فى مجال الشراكة البحثية.
- توعية المسئولين فى القطاع الخاص بأهمية البحث العلمى.
- ضرورة توافر الكوادر البشرية من المتخصصين فى خدمة البحث العلمى.

هـ- **متطلبات ترتبط بالجوانب المادية للشراكة البحثية، وتتمثل فيما يلى:**

- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمى بالجامعات.
- زيادة الدعم المالى للجامعة لتلبية الاحتياجات والمشروعات البحثية.
- التوسع فى فكرة الكراسى العلمية فى الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة.
- إنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث العلمية.
- إنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات لتقديم الدعم للمجتمع.

وعلى ذلك، تعد الشراكة البحثية السبيل الأمثل لتحقيق الاتصال والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، وتسهم فى توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، وتحقيق الابتكار، ونقل التكنولوجيا ومن ثم، تعد رافدًا علميًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥- معوقات الشراكة البحثية فى الجامعات المصرية:

تواجه عملية الشراكة البحثية فى الجامعات المصرية العديد من المعوقات والصعوبات التى تحول دون تطويرها، وفيما يلى استعراض لأهم معوقات الشراكة البحثية فى الجامعات المصرية:

أ- **معوقات تتصل بالسياسات والتشريعات والخطط الحاكمة والموجهة للشراكة البحثية:**

وتتمثل تلك المعوقات فيما يلى: (سليمان، ٢٠٢٢، ٣٨٠) (السيد؛ ومحمود، ٢٠٢١، ٢٥١- ٢٥٢) (دياب؛ ورشاد، ٢٠١٩، ٥٧- ٥٨) (المعمورى؛ والموسوى، ٢٠١١، ١٣١- ١٣٢)

- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة فى الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.
- عدم وجود الآلية الإدارية والتنظيم القانونى لعملية التنسيق بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص.
- جمود التشريعات والآليات الحاكمة للتعليم العالى وعدم مواكبتها لمتطلبات العصر الحديث.
- غياب رؤية استراتيجية مركزية موحدة للشراكة مع القطاع الخاص.

- قصور التنظيم التشريعى الذى يحدد صور مشاركة القطاع الخاص مع الجامعات فى مجال البحث العلمى.
- تنفيذ البحث العلمى بالجامعات ببرامج غير مخططة تهدف فى الأساس إلى مساعدة الباحثين فى الترقى الأكاديمى بعيدًا عن احتياجات المجتمع الفعلية.
- ضعف التنسيق والتكامل بين البحث العلمى بالتعليم الجامعى والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- غياب ثقافة الحوار فى التفاعل بين الجامعات والقطاع الخاص وسيطرة البيروقراطية والروتين الإدارى.

ب- معوقات تتصل بالبيئة المحفزة والداعمة للشراكة البحثية:

وتتمثل تلك المعوقات فيمايلى: (دسوقى، ٢٠٢٢، ١٣١) (رحيم؛ وآخرون، ٢٠٢٢، ١٤٩٤-١٤٩٥) (عبدالعزيز،٢٠١٦، ٤٠٤- ٤٠٥)

- افتقار الجامعات إلى وجود الحاضنات العلمية ومراكز التقنية والمعامل المتطورة لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى منتجات أولية قابلة للتسويق.
- نقص الكوادر البشرية من المتخصصين فى خدمة البحث العلمى، وهجرة العديد من العقول الإبداعية ذات الكفاءة العالية إلى خارج الوطن.
- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص فى مخرجات الجامعات من أبحاث ودراسات علمية، وضعف قناعاتها بالفائدة العملية لها.
- انعزالية الجامعات وقلة اهتمامها برصد التغيرات والمستجدات التى تحدث بمؤسسات القطاع الخاص.
- قصور الجامعة فى الإعلان عن مشروعاتها البحثية التطبيقية بالوسائل المختلفة سواء على المواقع الإلكترونية أو الندوات والمؤتمرات العلمية.
- ضعف البنية التحتية والمعلوماتية اللازمة لتطوير البحث العلمى.
- ضعف نظام الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والبحثية والإنتاجية والزراعية لتطبيق الأبحاث العلمية.

- محدودية دور البحوث العلمية للجامعة فى مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.
- القصور فى تسويق الجامعات والمراكز البحثية لنفسها كبيوت خبرة واستشارة فى المشروعات التنموية والتكنولوجية.

ج- معوقات تتصل بالجوانب المالية للشراكة البحثية:

وتتمثل تلك المعوقات فيما يلى: (دياب؛ ورشاد، ٢٠١٩، ٥٧- ٥٨) (المعمورى؛ والموسوى، ٢٠١١، ١٣١- ١٣٢)

- قلة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمى بالجامعات.
- عدم الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على دراسة مشكلات المجتمع.
- محدودية الميزانيات التى تحددها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير، وإنشاء المعامل والمختبرات ومراكز التقنية.
- عدم توجيه كافة الدعم لأنشطة البحث والتطوير بالجامعات من قبل الجامعة والحكومة كتمويل المشاريع البحثية، وتخصيص جوائز للمشاريع البحثية المتميزة.
- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة فى تمويل المشروعات البحثية والخدمات التى تقدمها الجامعات.

٦- تطبيقات وأنماط الشراكات البحثية فى الجامعات المصرية:

تعتبر الشراكة البحثية علاقة تعاونية بين الجامعات وقطاعات المجتمع، من خلال إجراء الأبحاث العلمية التى تخدم المجتمع بمختلف قطاعاته، هذا التعاون يتم فيه توجيه جميع إمكانيات وموارد القطاعين فى عمل المشاريع التنموية التى تحقق الأهداف. (المطيرى، ٢٠٢٢، ٣٠٨)

وتمثل الشراكة البحثية أهم أنشطة شراكات الجامعة مع المجتمع، وهى إما شراكات تعاونية، حيث يتم المشاركة بين الأطراف على أساس مشاركة جميع الشركاء فى أداء المهام والواجبات، أو شراكات تعاقدية تتم بموجب عقد بين الأطراف المساهمة فى الشراكة؛ حيث يوفر أحد الأطراف المستلزمات المطلوبة عينية كانت أم غير ذلك، ويقوم الطرف الآخر بتوفير القدرات البحثية والخبرات الفنية. (السعيد، ٢٠١٩، ٣٢٩- ٣٤٠)

كما شكلت الشراكة البحثية إحدى أهم مفاهيم التغيير وآليات التطوير المعاصر للأداء البحثى للجامعات، وظهرت معالمها فى نظام البعثات والزيارات العلمية والبحوث المشتركة والمؤتمرات والمنح الدراسية والتبادل العلمى والثقافى، ومشاريع التوأمة والتحالفات الاستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الخدمية والاستثمارية، مع الأخذ فى الاعتبار استقلالية الجامعة وحريتها الأكاديمية وتجاوز طبيعة مهامها البحثية الأطر المحلية للدوائر العالمية.(شهاب، ٢٠١٥، ٢٣٩)

هذا، وتتعدد أنماط الشراكة البحثية، ومنها: (محمد، ٢٠١٨، ٤٩٧- ٤٩٨) (السعيد، ٢٠١٩، ٣٢٩- ٣٣٠) (السمحان، ٢٠٢١، ٣١٢) (هندى؛ وآخرون، ٢٠٢١، ٥٨٠- ٥٨١) (دسوقى، ٢٠٢٢، ١٢٦- ١٢٨) (العتيبى، ٢٠٢٢، ٢٥٤) (محمد، ٢٠٢٤، ٥١٢ - ٥١٣) (Cooper & et ,2020, 15 - 21)

- **البحوث التعاقدية أو المدعومة:** وتتم من خلال قيام المؤسسات الإنتاجية بتمويل بحوث علمية لحل مشكلات محددة لصالحها، أو لصالح المجتمع، أو من خلال توقيع عقود شراكة لإجراء مشروعات وأبحاث تطبيقية مشتركة مع الجامعات للإفادة من المعرفة والتكنولوجيا المتطورة بها، وتطبيقها عمليًا بتلك المؤسسات.
- **الكراسى البحثية:** عبارة عن برامج بحثية فى الجامعات تعمل على تطوير الفكر وتنمية المجتمع، فهى مشاريع بحوث علمية استراتيجية متميزة ومؤطرة زمنيًا لخمس سنوات قابلة للتجديد يكلف بها فريق من العلماء المتميزين والمتخصصين للبحث فى مجالات علمية محددة، والقيام ببحوث تطبيقية رائدة ومعمقة تستهدف نقل التقنية والمعرفة وتوطينهما للارتقاء بالوطن إلى مصاف الدول العالمية المرموقة.
- **منح التراخيص:** ويتم ذلك بمنح المؤسسات الصناعية تراخيص بحق استثمار براءات الاختراع والملكية الفكرية للأفكار المنتجة فى الجامعات مقابل رسوم الترخيص أو نسبة من المبيعات بعد تحويلها إلى منتجات جديدة.
- **التعليم التعاونى:** ويتم من خلال تعاون الجامعات والقطاع الخاص فى إعداد البرامج التدريبية، ويتم تدريب الطلاب فى الشركات والمصانع لتزويدهم بالمهارات التى تمكنهم من الانخراط بسهولة فى سوق العمل، وتقوم الجامعات بتدريب العاملين فى القطاع الخاص لإكسابهم المعرفة فى مجال تخصصهم.

- **حاضنات الأعمال البحثية:** حاضنات تؤسس داخل الجامعات ومراكز البحث العلمى وتقدم الدعم العلمى والتكنولوجى إلى مشروعات من أجل نجاحها، وذلك من خلال الاعتماد على الإمكانات المادية والبشرية للجامعات. فهى بنية من شأنها تحقيق مفهوم الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال، تسمح بأن يرى أعضاء هيئة التدريس ثمرات جهودهم البحثية تترجم إلى مكاسب اقتصادية. وتعد حاضنات الأعمال إحدى آليات الشراكة البحثية المستخدمة لغرض دعم البحث العلمى التطبيقى وتنمية المنشآت الاقتصادية الصغيرة المبنية على التقنية والمعرفة والابتكارات، ويمكن عن طريق تلك الحاضنات تسويق نتائج الأبحاث العلمية التى تنتجها تلك الجامعات.
- **الاستشارت:** تعد الاستشارات من أكثر أشكال الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص، وتأخذ هذه العلاقة طابعين هما الطابع الرسمى مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات فى مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها بين مراكز الاستشارات فى الجامعات والشركات الصناعية، والطابع غير الرسمى للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين فى الجامعات والشركات الصناعية.
- **مراكز التميز البحثى:** تسهم فى توفير بيئة منتجة للباحثين، وتعمل على تحسين المستوى النوعى للتعليم الجامعى، وتتيح المجال للباحثين للإبداع والابتكار، والتواصل مع المراكز البحثية الأخرى، وتبادل الخبرات العلمية، والعمل على تحقيق مشاركة مجتمعية وتكامل مع المؤسسالت الإنتاجية لتوفير الدعم اللازم لإجراء الأبحاث العلمية.

المحور الثانى: الإطار المعرفي للقدرة التنافسية:

يعد امتلاك القدرة التنافسية هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه جميع الجامعات باختلاف أنواعها فى ظل التحديات المحلية والتنافسية الشرسة بين المؤسسات التعليمية؛ وذلك لأن بقاء هذه الجامعات أصبح مرهونًا بقدرتها على امتلاك مزايا تنافسية تمكنها من تلبية احتياجات المستفيدين وفق معايير معينة، كالجودة والسعر والوقت وتحقيق تفوق سوقى على الجامعات المنافسة لها، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية تلبى احتياجات المستفيدين من جهة، واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية من جهة أخرى. (محمود؛ وآخرون، ٢٠٢٣، ٣١٩)

وفى هذا المحور سوف يتم تناول مفهوم القدرة التنافسية، وأهميتها، وخصائصها، والأسس التى تقوم عليها، وأبعادها، بالإضافة إلى التصنيفات العالمية ودورها فى تحقيق القدرة التنافسية للجامعات، وذلك على النحو التالى:

١- مفهوم القدرة التنافسية:

لقد استقطب مصطلح التنافسية اهتمام العديد من الاقتصاديين والمؤسسات الاقتصادية الدولية والشركات والدول منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وأصبحت التنافسية غاية يسعى الجميع لتحقيقها وصولًا لرفع المستوى المعيشى لأفراد المجتمع ولتحقيق الرفاهية، إذ تعد التنافسية مؤشرًا للقوة الاقتصادية للمجتمع، ولا يمكن أن نتخيل أهمية للاقتصاد أو إحداث أثر له فى المحيط الدولى ما لم يتمتع بقوة تنافسية عالية.(متولى، ٢٠١٨، ٦٣٥)

ويرتبط مفهوم القدرة التنافسية للجامعات بتوافر مجموعة من الموارد المادية والبشرية والمهارات التقنية، بحيث يمكن للجامعات استخدامها واستثمارها فى تكوين وتأهيل كوادر علمية وبحثية متمايزة، ومن ثم تلبى احتياجات الأسواق المحلية والعالمية، وتحقيق منافع أكثر من الجامعات المنافسة لها فى الأسواق الخارجية.(عبدالمجيد؛ وحجازى، ٢٠١٠، ٦٢٣) (أحمد؛ وسعيد، ٢٠١٥، ٦٧٤)

فالقدرة التنافسية هى قدرة الجامعة على استخدام إمكانياتها لتحقيق التقدم المنشود، وتعنى الاستثمار الأفضل لقدرات الجامعة البحثية، وإنتاج المعرفة التى تسهم فى تنمية المجتمع، وإعداد الموارد البشرية بشكل متميز عن الجامعات الأخرى. (عبدالمطلب، ٢٠١٥، ٧)

وعرفها(عبدالعزيز، ٢٠١٦، ٤٠٣) على أنها: المجال الذى يحقق للمؤسسة قدرة تنافسية أعلى من منافسيها فى استثمار جوانب القوة والفرص المتاحة فيها للحد من جوانب الضعف وتقليل أثر التهديدات، والدخول فى منافسة مع المؤسسات الأخرى، وتتبع القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال قدرتها على استثمار مواردها البشرية والطبيعية فى تحقيق ميزة تنافسية تتعلق بالجودة أو استخدام التكنولوجيا أو الابتكار والتطوير.

كما عرفها(هلال، ٢٠٢٠، ٢٥٤) على أنها: استطاعة الجامعة أن تحتل مراكز متميزة فى التصنيفات الدولية للجامعات نتيجة استيفائها لمعظم المعايير والمؤشرات التى تستند إليها هذه التصنيفات، وقيامها بإجراء الخطط والدراسات اللازمة لتحسين وضعها التنافسى مستقبلًا.

وعرفها(حسين؛ وآخرون، ٢٠٢٣، ٥٨٧) على أنها: قدرة الجامعة على استثمار مهاراتها، وتقنياتها، ومواردها المتميزة، لتقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة وفقًا للمستجدات الدولية والعالمية وبطريقة أكثر كفاءة وفعالية مقارنة بالجامعات الأخرى للحصول على مراكز متقدمة فى التصنيف العالمى للجامعات.

وينظر(جابر؛ وخيرت، ٢٠١٧، ١١) إلى القدرة التنافسية على أنها: مجموعة من القدرات المتنوعة التى تساعد الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة، مما ينعكس إيجابيًا على مستوى خريجيها، وأعضاء هيئة التدريس بها، ويعكس ثقة المجتمع فيها، ويتم ذلك من خلال تحقيق التوازن بين المتناقضات بما يمكن الجامعات من حصولها على الاعتماد محليًا، ودخولها ضمن التصنيفات العالمية.

وعرفها أيضًا(رشوان، ٢٠٢٣، ٣٥٨) على أنها: قدرة الجامعة على استثمار ما لديها من موارد بشرية، وبما تملكه من خبرات ومعارف علمية تمكنها من استثمار الموارد المادية والتكنولوجية فى تقديم خدمات علمية جديدة ومتميزة، وبتكاليف أقل تنال رضا العملاء وتجعلها متميزة عن غيرها من الجامعات.

وبناءً على ماسبق، يمكن تعريف **القدرة التنافسية** إجرائيًا على أنها: قدرة جامعة بنها على تحقيق وظائفها مما يجعلها تتفوق على نظيراتها من الجامعات الأخرى محليًا وعالميًا وبالتالى الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية.

٢- أهمية القدرة التنافسية:

لقد أصبحت زيادة القدرة التنافسية والسعى لاحتلال مكانة متميزة فى السوق العالمى للتعليم على قمة أولويات مؤسسات التعليم العالى، وبخاصة فى ظل التغيرات المعاصرة التى تشهدها بيئة هذه المؤسسات، والتى تتمثل فى زيادة حدة المنافسة على المستويين المحلى والعالمى، والتطورات التكنولوجية، والاهتمام بالمستفيدين، وتكمن أهمية القدرة التنافسية للجامعات فى أنها تساعد على تحسين أدائها ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية وتعزيز تواجدها فى الأسواق المحلية والعالمية للتعليم، وتحسين وضعها فى التصنيفات العالمية.(حسنى؛ وآخرون ،٢٠٢٣، ١١٥- ١١٦)

وتتمثل أهمية القدرة التنافسية للجامعات فيما يلى:(حسين؛ وآخرون، ٢٠٢٣، ٥٩٢- ٥٩٣) (محمد، ٢٠١٤، ١٧٣- ١٧٤)

- توفير البيئة التنافسية التى تساعد على الارتقاء النوعى بمخرجاتها، مما ينعكس إيجابًا على المجتمع سواء المحلى أو العالمى.
- تحقيق التميز الاستراتيجى عن الجامعات المنافسة فى الخدمات التعليمية والبحثية المقدمة للمستفيدين؛ لضمان تحقيق تميز وتفوق على المنافسين.
- تمكين المؤسسات من التوسع فى الصناعة على المستوى العالمى، وزيادة الأموال والموارد وحدة المنافسة فى الأسواق.
- تقديم كل ماهو جديد، وحفز روح الإبداع والابتكار والأداء المتفوق.
- إتاحة مميزات جديدة للعملاء تلبى احتياجاتهم، والعمل على تحسين سمعة المؤسسة الجامعية، وبالتالى تصبح الجامعات أكثر قدرة على تقديم خدمات تعليمية وبحثية متميزة لجذب المزيد من المستفيدين.
- العمل على التطوير والتحسين المستمر لأداء الجامعات، من خلال التركيز على زيادة الاختراعات والابتكارات التكنولوجية لضمان استمرار التميز التنافسى.
- توفير قيم جديدة للعملاء تلبى احتياجاتهم وتضمن ولائهم، وتدعم وتحسن سمعة وصورة المؤسسة الجامعية فى أذهانهم.

وبالتالى، تسعى الجامعات إلى تحقيق التميز وتنمية القدرة التنافسية والحفاظ عليها، لكى تضمن البقاء والاستمرار فى ظل التطور العلمى والتكنولوجى الهائل والتنافس المستمر بين المؤسسات.

٣- خصائص القدرة التنافسية:

تستند القدرة التنافسية على مجموعة من الخصائص منها:(أبوالمجد، ٢٠١٥، ٣٢٠)

- المستقبلية: فالتنافسية تكون على السوق فى المستقبل وليس على السوق الحالية وهدف التنافسية هو تعظيم حصة الجامعة فى تلك السوق.
- التغير: فالتنافسية هى محاولة لصنع وتشكيل المستقبل وليس مجرد الانتظار للبحث عن مكان فيه.

- الشمولية: لا تعتمد القدرة التنافسية على وظيفة واحدة للجامعة بل تقوم على أساس مجموعة من المعايير، كل معيار يعبر عن جانب من جوانب العمل الجامعى.
- التكاملية: حيث تعتمد القدرة التنافسية للجامعة على التنسيق والترابط بين أجزائها لتكون كتلة واحدة متكاملة الموارد والإمكانيات والقدرات.
- الكفاءة: وتتمثل فى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقاس بكمية المدخلات المستخدمة لإنتاج مخرجات محددة، فكلما كانت الكفاءة الإنتاجية عالية مقارنة بمنافسيها كلما سمح ذلك ببناء مزايا تنافسية.
- الابتكار: ويعنى التحسين المستمر بإدخال الأفكار الجديدة دائمًا على المنتج أو الخدمة المقدمة، مما يضمن الاستمرارية فى التنافس.

٤- الأسس الفلسفية للقدرة التنافسية:

شهدت مؤسسات التعليم الجامعى منذ الربع الأخير من القرن العشرين تحولًا جذريًا فى أدوارها التعليمية والبحثية والمجتمعية استجابة للمتغيرات الاقتصادية العالمية التى جعلتها مطالبة أكثر من أى وقت مضى بالاندماج فى آليات السوق القائمة على أسس الاقتصاد الحر، وغيرت من طبيعتها ليس فقط فى الإدارة والتعامل مع آليات السوق العالمية، بل أيضًا فى توجهات البحث العلمى والشراكة مع المجتمع ومؤسساته، واستحداث تخصصات جديدة، والحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع هذه المستحدثات التى تسير وفقًا للتوجهات العالمية بخطوات حثيثة نحو زيادة التنافسية بين الجامعات وتهيئة فرص تحقيق المزايا التنافسية. (شلبى، ٢٠١٨، ٥)

فالتطور فى المجتمعات الديناميكية ينبع أساسًا من صراع قوى الإنتاج المبنية على مبدأ التنافسية، والمنافسة تقوم على تحقيق الأفضلية من خلال الجودة والابتكار وتحسين كفاءة الأداء؛ وذلك من خلال تعبئة رأس المال الفكرى، والمخزون المعرفى الجماعى، واستثمار الكفايات والخبرات القادرة على التميز من خلال أنشطة رائدة فى قطاعات البحث والتطوير والتجديد والابتكار والإبداع المرتبطة بالميادين العلمية والثقافية والاجتماعية.(الخليفة، ٢٠١٤، ١٢)

وتتحقق القدرة التنافسية للجامعة عندما تتمكن من اكتساب العديد من المزايا التى تمكنها من الوصول إلى مستوى أعلى من نظيراتها، وتطبيق عمليات إنتاج غير مطبقة لدى الجامعات

المنافسة، ومن هنا فإن الجامعة تتمتع بميزة تنافسية عندما تتمكن من تطبيق استراتيجية قيمة مضافة تساعدها على الوصول إلى مستوى عالٍ من الأداء يفوق المستوى الذى وصلت إليه الجامعات المنافسة، بحيث تتمكن من تقديم مجموعة من المنافع أكثر من المنافسين والمحافظة عليها لزيادة حصتها فى الأسواق المحلية والعالمية.(محمد، ٢٠١٤، ١٧٢)

ويستند مفهوم القدرة التنافسية على مجموعة من الأسس منها:(أبوسعده؛ وآخرون،٢٠١٤، ٨٣-٨٤)

- التميز غير المسبوق على المنافسين الآخرين مع الاستمرار فى ذلك.
- التمركز حول العميل.
- إعداد مواطن كوكبى يمكنه العمل فى الأسواق العالمية والدولية.
- التطوير والتجديد المستمر لقدرات وإمكانيات المؤسسة.
- الاستثمار الأمثل للتكنولوجيا.
- تلبية احتياجات الأسواق العالمية وليس المحلية.
- تعزيز القدرة التنافسية للجامعات يصب فى صالح أطراف عديدة هى الطلاب وأصحاب الأعمال والشركات والجامعات والاقتصاد القومى ككل.
- تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة .

وتحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية يتوقف على توافر الإمكانيات والموارد البشرية والمادية والثقافية والتكنولوجية التى تستثمرها الجامعات للحصول على مخرجات عالية الجودة ذات ميزة تنافسية مع جامعات الدول المتقدمة فى الأسواق العالمية، وتقوم القدرة التنافسية للجامعات على مجموعة من الركائز منها:(الدجدج، ٢٠١٨، ١١٨- ١١٩)

- توافر ميزة تنافسية للجامعة تميزها عن الجامعات الأخرى.
- تحسين جودة التعليم الجامعى بحيث يشمل جودة المدخلات والعمليات والمخرجات.
- خفض الأسعار والتكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجى والخدمى الذى تقدمه الجامعة.
- الخصائص الاقتصادية والتكنولوجية والقدرات التى تتميز بها الجامعة.
- القدرات الفكرية والإبداعية ورأس المال الفكرى بالجامعة.

- تقديم خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية عالية الجودة.
- دعم وتحسين العلاقات بين الجامعات والقطاع الصناعى والقطاع الخاص.
- تحسين القدرة التسويقية للجامعة.
- تحديث التشريعات والقوانين الحاكمة لإدارة القدرة التنافسية.

وعلى ذلك، يمكن دعم القدرة التنافسية للجامعات المصرية من خلال:(دياب، ٢٠١٠، ١٣٨٧)

- التطوير المستمر والتجديد فى النظام التعليمى الجامعى.
- التوسع فى عمل البرامج التطبيقية وتطبيقها فى السوق المحلى.
- الاهتمام بالتسويق النوعى للمشروعات وإشباع السوق المحلى الخارجى بها.
- وضع استراتيجيات لقياس الحاجات والطلب بالمستقبل.
- إعادة تصميم الصورة الذهنية للجامعات المصرية محليًا وعالميًا.

ومن ثم، فالتنافسية تقاس بقدرة المؤسسة على تحقيق أهداف ونتائج فى السوق أكبر نسبيًا من منافسيها، فالمؤسسة تكون قادرة على المنافسة إذا استطاعت امتلاك حصة سوقية متفوقة مقارنة بمنافسيها.(إبراهيم، ٢٠١٩، ٢٦٦) وعلى ذلك، أصبح الاهتمام بالقدرة التنافسية والسعى لاحتلال مركز متميز بين المنافسين من أهم الأهداف التى تسعى إليها المؤسسات الجامعية. فثقافة التنافس تشجع الجميع على التطوير والتجديد وتجويد الأداء وتحسين المستويات الأكاديمية والإدارية للجامعات، وتجعل الجامعة فى مركز تنافسى أفضل، وتعطيها القدرة على البقاء والاستمرار، ومن ثم الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

٥- أبعاد القدرة التنافسية:

تُمثل القدرة التنافسية مختلف العوامل والقدرات الداخلية للمؤسسة والتى تمكنها من التنافس بشكل أفضل، وتحقق لها مكانة وموقع تنافسى ملائم، ويمكن للمؤسسات تعظيم تنافسيتها من خلال اللجوء إلى التحالف والتعاون التجارى الذى يوفر لها موارد وإمكانيات قد لايمكنها من الحصول عليها فى الحالة العادية وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، هذا وتختلف أساليب وطرق امتلاك قدرات تنافسية وتنميتها إلا أن يبقى المصدر الأساسى لها هى الموارد بما تتميز به من حركة وندرة نسبية، والقدرة على الاستثمار الأمثل لها.(أحمد؛ وسعيد، ٢٠١٥، ٦٦٦)

ويمكن تحسين القدرة التنافسية للجامعات من خلال التركيز على القوانين والتشريعات التى تهدف إلى تحرير الخدمات التعليمية، والعمل على تحسين ورفع جودة مخرجات العملية التعليمية، وتعزيز التعاون بين الجامعات الحكومية والخاصة، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى، والاهتمام بنوعية التعليم.(الشريف؛ وإبراهيم، ٢٠١٩ ، ٩٦٢- ٩٦٣)

وترتكز عملية بناء القدرة التنافسية للجامعات على بعدين أساسيين هما: (غبور، ٢٠١٨، ٣٣-٣٤) (الغامدى،٢٠٢٠، ٤)

- **البعد الأول:** يتمثل فى قدرة الجامعات على تحقيق التميز مقارنة بمنافسيها فى مجالات حيوية مثل: البرامج الدراسية وخصائصها ومواصفات الهيئة التدريسية والمكتبات والقاعات والتجهيزات الدراسية والبحثية، وتسهيلات التدريب العملى للطلاب ونمط الإدارة ونظم الجودة، وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تواكب مختلف المتغيرات فى البيئة المحيطة.
- **البعد الثانى:** يتمثل فى قدرة الجامعات على جذب واستقطاب الطلاب المتميزين من السوق التعليمي- المحلى والإقليمى والعالمى- وتعزيز التنافسية بين الجامعات يصب فى صالح أطراف متعددة وهى الطلاب وأصحاب الأعمال والشركات والجامعات والاقتصاد القومى، ومؤسسات المجتمع.

وعليه، فالقدرة التنافسية للجامعات عملية ديناميكية تتغير باستمرار، وتتمثل مكونات القدرة التنافسية للجامعات فى ثلاثة مدخلات هى: (دياب، ٢٠١٠، ١٢٨٧)

- قدرات ذاتية: تشمل(الطلاب، أعضاء هيئة التدريس، البحوث، الرسائل العلمية، الجهاز الإدارى، الخريجين).
- مؤشرات قطاعية: تتضمن(الملتحقين بالجامعة، التخصصات المختلفة بالكليات والأقسام العلمية، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمى، والبنية المعلوماتية).
- مؤشرات خارجية أو بيئية: تضم(نشر المعرفة، الدور الحكومى فى دعم وتحسين عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالإضافة إلى دور الجامعات فى خدمة المجتمع).

ومن ثم، فالقدرة التنافسية للجامعات تتطلب النظر لجميع قدرات الجامعة، والاستمرار فى تطوير قدرات الجامعة وإمكاناتها وتقديم كل ماهو جديد، وحفز روح الابتكار والإبداع والأداء المتفوق من أجل تحقيق التميز والتفوق المنشود فى سوق العمل.

٦- التصنيفات العالمية ودورها فى تحقيق القدرة التنافسية للجامعات:

تعتبر التصنيفات العالمية للجامعات ضرورة حتمية فرضتها طبيعة التغيرات المتلاحقة التى تشهدها المجتمعات فى كافة الجوانب خاصةً فى ظل التنافسية بين الجامعات، وتكمن أهمية تصنيفات الجامعات فى أنها تعطى الجامعة مؤشرًا عن موقعها بين الجامعات العالمية وفقًا للمعايير التى بنيت عليها، بالإضافة إلى أهميتها فى صنع القرارات الجامعية.

وأصبحت التصنيفات العالمية للجامعات إحدى وسائل تقييم التعليم العالى، وباتت الكثير من الدول العربية ترغب فى وصول جامعاتها إلى مستوى الجامعات العالمية، كما شهدت الأوساط الأكاديمية العالمية نشر عدد من التقارير الدولية لترتيب الجامعات، واكتسبت هذه الظاهرة أهمية تستدعى ضرورة البحث فى جوانبها المختلفة، وخاصةً فى ظل ظهور العديد من التصنيفات العالمية للجامعات مثل: تصنيف شنغهاى، وبيومتركس، والتايمز، وكذلك ظهور تصنيفات محلية اتبعتها بعض الدول لتحديد مستوى الجامعة، حيث تقوم هذه التصنيفات فى مجملها على عدة معايير ومؤشرات لقياس أداء الجامعة، ووضع تقييمات لجميع جوانب الأداء الجامعى.(عقل؛ ومحمد، ٢٠٢٤، ٣)

وتعتبر التصنيفات العالمية أدوات تستخدم لزيادة القدرة التنافسية لمؤسسات التعليم العالى، كما أنها توجه السياسة الحكومية فى إنشاء برامج لتحسين القدرة التنافسية فى مجال التعليم العالى، وكذلك تحديد نظام لتمويل تلك المؤسسات. (Dimitrova& Dimitrova , 2017, 315) وتساعد التصنيفات العالمية على زيادة الشفافية والمساءلة من حيث اتخاذ القرارات المؤسسية. (Hewitt,2021 ,25)

فالتصنيفات العالمية للجامعات تمثل أداة لتقييم مستوى تميز الجامعة، وتعطى وزنًا نسبيًا يقيس مدى قدرة الجامعة على المساهمة والإبداع الأكاديمى، ودوره فى دعم الصناعات المحلية

والمنتجات بالأفكار الإبداعية والاستشارات وتوظيف المعرفة وجذب التمويل من السوق العالمية.(عاصم، ٢٠٢٢، ١٥)

وتكمن أهمية تصنيفات الجامعات فى تعزيز المنافسة الدولية، والإسهام بشكل كبير فى توفير بيئة تعليمية جاذبة ومتعددة الثقافات، والاتجاهات نحو التعاون والتنافس بين الجامعات، والعمل على تحسين وتعزيز نقاط القوة والقضاء على نقاط الضعف فى الجامعات، وكذلك الكشف عن مدى إسهام البحث العلمى فى حل مشكلات المجتمع، وبالتالى فهى تزيد من تنافسية الجامعات فى نشر المزيد من البحوث والاهتمام بجودتها. (محمد، ٢٠٢٣، ٩٧)

هذا، ولقد أثرت التصنيفات بقوة فى صناعة سياسة التعليم العالى، فقد نظر صانعو السياسة التعليمية إلى التصنيفات العالمية للجامعات على أنها رمز للإنجاز القومى، وأدى ذلك إلى احتدام المنافسة بين مؤسسات التعليم العالى والجامعى داخل المجتمع الواحد من ناحية، وبينها وبين مؤسسات التعليم العالى والجامعى فى الدول الأخرى من ناحية ثانية. وعلى ضوء نتائج التصنيفات اتخذت معظم الدول إجراءات جذرية لتطوير قطاع التعليم العالى والجامعى، فتمت مراجعة السياسات، وسن التشريعات، ومضاعفة الميزانيات، ووضع الخطط والمشروعات؛ لتحقيق الجودة والتميز فى المؤسسات. فلقد أوجدت التصنيفات العالمية للجامعات مايسمى بسياسة الرعب "Policy Panic" لدى صانعى القرارات؛ وذلك بسبب الارتباط الوثيق بين المؤسسات التى تقع فى قمة التصنيف وقدرتها على تحقيق التنافسية العالمية.(ناصف، ٢٠١٦، ١٣٠) وعلى ذلك، فالتصنيفات العالمية للجامعات لها أهمية خاصة فى الوصول إلى درجة معينة من القدرة التنافسية.

المحور الثالث: مبررات تطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية:

أصبح التواصل بين الجامعة والمجتمع واقعًا عالميًا تفرضه التغيرات والتطورات السريعة التى طرأت فى العقود الأخيرة، حيث إن مسئولية الإعداد النوعى للأجيال القادمة لم تعد تقتصر على الجامعة وحدها، فقد دخلت العلاقة بين الجامعة والمجتمع مرحلة جديدة، يتعين فيها دعم تواصل الجامعة مع المجتمع، وتعزيز الجهود المشتركة لتحقيق الأهداف المنشودة، بل إن نجاح الجامعة فى تحقيق أهدافها يعتمد أساسًا على مدى صلتها بمجتمعها.(فراج؛ ونصر، ٢٠٢٠، ٧٤)

وعلى ذلك، هناك العديد من المبررات التى دفعت إلى الاهتمام بتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين على النحو التالى:

المجموعة الأولى: مبررات داخلية:

وهى مرتبطة بواقع الجامعة ويمكن إيجازها فيما يلى: (أبو المجد، ٢٠١٥، ٣٢١- ٣٢٣)، (شاهين،٢٠٢٠، ١٤٧ – ١٦٢) (شاهين، ٢٠١٦، ٢٠١) (هيكل، ٢٠١٤، ٧٠)، (عبدالمطلب، ٢٠١٦، ١٦٤) (رشوان، ٢٠٢٣، ٣٧٠ – ٣٧١)

- ضعف العلاقة بين التعليم الجامعى وقطاعات العمل والإنتاج وما يحدث بهما من تغيرات، الأمر الذى يحول دون قيام علاقة فعالة بين التعليم وسوق العمل.
- قلة العلاقات مع الجامعات المناظرة ومع مؤسسات المجتمع الخدمية والإنتاجية.
- عدم الاهتمام بعملية تسويق نتائج البحوث للمستفيدين منه فى قطاعات المجتمع، وبالتالى ضعف علاقات التواصل بين الجامعة والمجتمع.
- قلة التنسيق بين الجامعة والجهات المستفيدة، ومن ثم صعوبة تنفيذ نتائج البحوث الجامعية، وعدم ارتباطها بالواقع واحتياجات المجتمع، ومتطلبات تحقيق التنمية.
- ضعف التمويل الحكومى للجامعة، وافتقاد الجامعة إلى تنوع مصادر التمويل.
- تركيز الجامعة على السوق المحلى فقط والاهتمام ببيع منتج واحد وهو التعليم، وعلى الرغم من أن مدخلات الجامعة هائلة إلا أن مخرجاتها محدودة.
- قلة كفاية المخصصات المالية لأداء عمل المراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص فى جامعة بنها مع زيادة أسعار التكلفة.
- ضعف عدد الأبحاث التى يتم نشرها دوليًا مقارنة بعدد الأبحاث المنشورة محليًا.
- هجرة العقول إلى الدول العربية والأجنبية من أجل كسب المال، أو إيجاد فرص أفضل لتطبيق البحوث والاختراعات العلمية.
- ضعف الاتصال والتواصل بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها ونظرائهم فى الجامعات الأخرى.
- ضعف الروابط بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل.

المجموعة الثانية: مبررات خارجية:

وتتمثل تلك الدواعى فيما يلى: (أبو المجد، ٢٠١٥، ٣٢١- ٣٢٣) (أبو المجد، ٢٠٢٢، ٤٤٠- ٤٦٧) (الزنفلى، ٢٠١٢، ٦٣١) (محمود؛ وآخرون، ٢٠١٤، ٣٢٢- ٣٢٣) (محمد، ٢٠١٤، ١٤٢)

- ظهور التصنيفات العالمية للجامعات.
- تعاظم دور القوى الخارجية فى توجيه السياسات التعليمية والمشاريع الإصلاحية للتعليم الجامعي.
- النمو السريع فى مجالات المعرفة المختلفة، والتحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.
- التحولات الجذرية فى حركة السوق الاقتصادية ومتطلباتها وما صاحبها من انصهار الاقتصاديات القومية والوطنية فى مسار الاقتصاد العالمى.
- انكسار الحواجز الثقافية وسياسة السوق المفتوحة، وهيمنة النظام العالمى الجديد بقيمه واتجاهاته.
- التطور الكبير فى وسائل الاتصال والإعلام وظهور الثورة العلمية والتكنولوجية.
- رهان القدرة التنافسية، والذى بدأ يفرض على الجامعة إدخال تعديلات جذرية من أجل التميز والتفوق.
- زيادة حدة المنافسة بين الجامعات سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمى أو الدولى.
- تزايد الاهتمام بدعم الريادة الجامعية واحتضان الإمكانات الإبداعية.
- ظهور ملامح النظام العالمى الجديد الذى تسوده حرية التجارة وتدفق الأموال والمنافسة الشديدة، وتكوين التحالفات الاستراتيجية.

هذه هى المبررات الداخلية والخارجية التى دفعت إلى الاهتمام بتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية.

المحور الرابع: واقع الشراكة البحثية فى جامعة بنها:

فى هذا المحور سيتم تناول نبذة مختصرة عن جامعة بنها، وموقع جامعة بنها فى التصنيفات العالمية للجامعات، وجهود جامعة بنها فى مجال (البحث العلمى، التعاون العلمى مع الجامعات الأخرى، التمويل، الاستشارات العلمية والبحثية) ، وذلك على النحو التالى:

١- نبذة مختصرة عن جامعة بنها:

- نشأت جامعة بنها كفرع لجامعة الزقازيق منذ عام ١٩٧٦ بقرار رئيس الجمهورية رقم (١١٤٢) بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥م، وكانت تضم خمس كليات: الهندسة بشبرا، والزراعة بمشتهر، والتجارة والطب البشرى والتربية ببنها.
- صدور القرار الجمهوري رقم ٨٤ لسنة (٢٠٠٥) بفصل فرع – بنها- جامعة الزقازيق وأصبحت جامعة بنها الثالثة عشرة من حيث النشأة بين الجامعات المصرية السبعة عشرة، ويشغل الحرم الجامعي عدة أماكن بمدن بنها، ومشتهر، وشبرا.
- تضم الجامعة (١٦) كلية، هى: الطب، التمريض، العلوم، التربية، التربية الرياضية، التجارة، الآداب، الحقوق، التربية النوعية، الحاسبات والمعلومات، والهندسة ببنها(المعهد العالى للتكنولوجيا سابقًا) وكلية الفنون التطبيقية، وكلية العلاج الطبيعى بالإضافة إلى كليتي الزراعة والطب البيطري بمشتهر، وكلية الهندسة بشبرا، وتضم جامعة بنها بعض الوحدات الخدمية كالإدارة العامة لرعاية الطلاب وثلاث مدن جامعية للطلاب بمدن: بنها، ومشتهر، وشبرا، ومدينتين للطالبات بمدينتي بنها وشبرا، بالإضافة إلى العديد من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التى تخدم الجامعة والمجتمع. (الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها ، (٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٣٨)

وتهدف جامعة بنها أن تكون نموذجًا رائدًا للجامعات المصرية فى التعليم والبحث العلمى والحياة الجامعية والمجتمعية فى ضوء تميز الجامعة فى عدد من التخصصات العلمية طبقًا لتصنيف التايمز البريطانى لمؤسسات التعليم العالى، حيث تسعى الجامعة كبيت خبرة لتسويق مخرجات البحث العلمى وربط البحث العلمى بالصناعة واحتياجات المجتمع، وإنتاج التكنولوجيا وليس فقط استخدامها، وتقوم الجامعة بتشجيع المبدعين على المساهمة فى خدمة المجتمع، وتحويل الأفكار

المبتكرة والاختراعات إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية للارتقاء بالجامعة إلى مصاف الجامعات المميزة إقليميًا وعالميًا فى مجالى الإبداع والابتكار. (الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، (٤

وحرصت جامعة بنها على توفير بيئة مناسبة للابتكار والابداع والتميز فى البحث العلمى والاستثمار فى مخرجاته وربطه بالصناعة وتطلعات سوق العمل بالمجتمع، إضافة إلى الدور الذى تقوم به الجامعة فى مواجهة التغيرات المناخية، وسعيها للتطوير المستمر لتحسين سمعة الجامعة الأكاديمية، وتحسين تصنيفها الدولى بين الجامعات، وبناء شراكات قوية مع الجامعات الدولية فى ضوء سياسة الجامعة للانفتاح على العالم.(الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، (١٠

٢- موقع جامعة بنها فى التصنيفات العالمية للجامعات:

تسعى جامعة بنها كغيرها من الجامعات عن إيجاد ترتيب متقدم فى التصنيفات العالمية للجامعات؛ والتى تعد حالًا أحد الأدلة التى يعتمد عليها فى إعطاء مؤشرات عن ترتيب الجامعة بين الجامعات العالمية، فالسعى وراء تحقيق مركز مرموق ضمن هذه التصنيفات هدف أساسى لكل جامعة وليس جامعة بنها فقط.

وتواصل جامعة بنها تقدمها عالميًا فى مؤشر التميز البحثى بتصنيف ويبومتركس الأسبانى، جاءت جامعة بنها بالمركز ١١٧١ على مستوى العالم وفقاً لتصنيف ويبومتركس الاسباني إصدار يوليو ٢٠٢٤، بين أكثر من ٣١ ألف جامعة حول العالم شاركت بالتصنيف، وعلى صعيد العالم العربي احتلت الجامعة المركز ٢٧ من بين ١٣٦٦ جامعة عربية، وعلى الصعيد الأفريقي احتلت الجامعة المركز ٢١ من بين ٢٠٦٠ جامعة أفريقية، ومحليًا حصلت الجامعة على المركز الثامن ضمن ٨١ جامعة مصرية حكومية وخاصة وأهلية شاركت في التصنيف.

وهذا التصنيف يعتمد على ثلاث مؤشرات لقياس أداء الجامعات على مستوى العالم، وهم مؤشر الانفتاح والتميز البحثي والتأثير، وقد تقدمت الجامعة بمؤشر التميز البحثي (Excellence)، حيث جاءت بالمركز ٦٦٧ عالمياً، بتقدم ٦٥ مركزاً عن الإصدار السابق، كما قد جاءت بالمركز

١٠٩٤ عالمياً في مؤشر الانفتاح (Openness) ، كما جاءت بالمركز ٤٣٦٥ عالمياً في مؤشر التأثير (Impact).

ومؤشر الانفتاح (Openness) هو نفسه تصنيف ويبومتركس للاستشهادات المرجعية (Transparent Ranking)، والذي حققت الجامعة فيه زيادة في عدد الاستشهادات العلمية المرجعية من الإنتاج الفكري للجامعة، فقد بلغت عدد الاستشهادات في الإصدار الأخير ٢٨٢,٤٢٠ استشهاد مقارنة بالإصدار السابق الذي بلغ ٢٤٦,١٢٧ استشهاد بزيادة قدرها ٣٦,٢٩٣ استشهاد خلال ستة أشهر فقط، وأن هذه الزيادة في عدد الاستشهادات التي تشير إلي الإنتاج العلمي للجامعة تعبر عن جودة مخرجات البحث العلمي لهيئة التدريس والباحثين وطلاب الدراسات العليا بالجامعة. (جامعة بنها، البوابة الإلكترونية لجامعة بنها،/ https://www.bu.edu.eg)

هذا، ويمكن توضيح لموقع جامعة بنها فى بعض التصنيفات العالمية، وذلك على النحو التالى:

أ- تصنيف التايمز البريطانى(THE)

هو تصنيف سنوى للجامعات على مستوى العالم تصدره مجلة التايمز منذ عام ٢٠٠٤، ويغطى التصنيف المجالات الرئيسة الثلاثة للنشاط الجامعى: البحث والتأثير والتدريس.

جدول (١)

يوضح تطور ترتيب جامعة بنها وفقًا لتصنيف التايمز البريطانى(THE)

فى الفترة من ٢٠٢١- ٢٠٢٣

العام	محليًا	عالميًا
2021	4	801 -1000
2022	4	801 -1000
2023	3	601 -800

المصدر: تصنيف التايمز متاح على الرابط
https://www.timeshighereducation.com /

اتضح من الجدول السابق(١) أن جامعة بنها تسعى إلى تحقيق تميز جديد بملف التصنيف العالمى بين الجامعات العالمية ، وذلك باحتلال الجامعة للمركز (800- 601)عالميًا، وعلى المستوى

المحلى احتلت جامعة بنها الترتيب الثالث وذلك عام 2023 . مقارنة بالعام السابق2022 والتى احتلت فيه الجامعة للمركز(1000- 801) عالميًا وعلى المستوى المحلى احتلت جامعة بنها الترتيب الرابع. وهذا يؤكد أن الجامعة تخطو خطوات واثقة إلى الإمام لتحقيق كثير من الإنجازات فى مختلف المجالات؛ بما يضمن وجودها على قمة التصنيفات العالمية.

ب- تصنيف التأثير(التنمية المستدامة):

تصنيف التايمز للتأثير(THE Impact Ranking) هو أحد إصدرات تصنيف التايمز البريطانى، والذى يقيم جامعات العالم وفقًا لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة(SDGs) . من خلال عدد من المؤشرات لتوفير مقارنات شاملة ومتوازنة عبر أربع مجالات واسعة: البحث، والإشراف، والتوعية، والتعليم.

جدول (٢)

يوضح تطور ترتيب جامعة بنها وفقًا لتصنيف التأثير(التنمية المستدامة) فى الفترة من ٢٠٢٢- ٢٠٢٤:

العام	محليا	عالميًا
2022	4	401-600
2023	4	401-600
2024	3	401-600

المصدر: تصنيف التايمز متاح على الرابط
https://www.timeshighereducation.com /

اتضح من الجدول السابق(٢) أن جامعة بنها فى عام 2024 حصلت على المركز (401-600) عالميًا ووقعت فى المجموعة الثالثة على مستوى الجامعات المصرية، مقارنة بالعام السابق 2023 والتى احتلت فيه الجامعة للمركز(401-600) عالميًا، ووقعت فى المجموعة الرابعة على مستوى الجامعات المصرية. وهذا يؤكد أن الجامعة تخطو خطوات واثقة إلى الإمام لتحقيق مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

ج- تصنيف سيماجو (Scimago)

تصنيف المؤسسات (SIR) Scimago هو تصنيف سنوى للمؤسسات الأكاديمية والبحثية يستخدم مؤشر مركب يعكس ثلاثة معايير رئيسة هى: الأداء البحثى (50%) ، والابتكار(30%) والتأثير المجتمعى(20%).

جدول (٣)

يوضح تطور ترتيب جامعة بنها وفقًا لتصنيف سيماجو فى الفترة من ٢٠٢٢- ٢٠٢٤

العام	التأثير المجتمعى	الابتكار	الأداء البحثى	الترتيب العام	محليًا
2022	238	416	409	681	24
2023	2331	5522	3413	4346	21
2024	2942	5251	3513	3917	11

المصدر : تصنيف سيماجو متاح على الرابط https://www.scimagoir.com/

اتضح من الجدول السابق(٣) أن جامعة بنها حصلت عام 2024 فى معيار التأثير المجتمعى على المركز (2942)، وفى معيار الابتكار حصلت على المركز (5251)، وفى معيار الأداء البحثى حصلت على المركز (3513)، ومن حيث الترتيب عالميًا حصلت على المركز(3917)، وعلى مستوى الجامعات المصرية حصلت على المركز(11). مقارنة بعام 2022 حصلت جامعة بنها فى معيار التأثير المجتمعى على المركز (238)، وفى معيار الابتكار حصلت على المركز (416)، وفى معيار الأداء البحثى حصلت على المركز (409)، ومن حيث الترتيب عالميًا حصلت على المركز(681)، وعلى مستوى الجامعات المصرية حصلت على المركز(24) وهو ما يؤكد سعى الجامعة لتحقيق مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية.

٣- جهود جامعة بنها فى مجال (البحث العلمى، التعاون العلمى مع الجامعات الأخرى، الابتكار، التمويل ، الاستشارات العلمية والبحثية):

أ- جهود جامعة بنها فى مجال البحث العلمى:

تسهم جامعة بنها فى رفع الطاقة الإنتاجية البحثية، من خلال دعم صندوق حساب البحوث العلمية بالجامعة والنشر الدولى وحوافز للمتميزين، ودعم مراكز ومعامل الجامعة البحثية، مع تسويق الأبحاث العلمية فى ورش عمل لتنمية شباب الباحثين فى كل ما يتعلق بالبحث العلمى والابتكار، وورش عمل لتعريف شباب الباحثين بكيفية التقدم لمشاريع من جهات مانحة خارجية، وخصوصًا مشروعات الاتحاد الأوروبى DAAD. وورش عمل لشباب الباحثين عن كيفية التقدم بالمشروعات البحثية إلى صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية STDE. إضافة إلى تمويل مشروعات بحثية لشباب الباحثين بالجامعة، وتمويل مشروعات بحثية لحل المشاكل القومية مع عقد ورش عمل سنوية لمتابعة المشروعات البحثية الحاصل عليها شباب الباحثين بالجامعة. (مشرف، ٢٠٢٢، ١٠٧)

واتجهت جامعة بنها منذ عدة سنوات إلى تحفيز باحثيها وعلمائها للنشر الدولى بمنح جوائز مالية تعتمد على تصنيف الدوريات العلمية ومعامل تأثيرImpact factor كل مجلة وعدد الاستشهادات المرجعية لإجمالى عدد البحوث المنشورة طبقًا للحسابات المعلنة من جوجل اسكولر Google Schoolar ، مما أدى إلى زيادة واضحة فى معدل النشر الدولى للباحثين بالجامعة وتحسين مؤشر البحث العلمى بها. وبلغ ما اعتمدته الجامعة لتحفيز أعضاء هيئة التدريس والباحثين للنشر الدولى إلى أكثر من ١٨ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢. (الخطة البحثية لجامعة بنها،(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٤٠)

وتعد الكفاءة البحثية لجامعة بنها ممثلة فى النشر الدولى معيارًا مهمًا من معايير الجدارة والتميز فى مؤسسات التعليم العالى، فنسبة ٥٩.٤ % من إجمالى الإنتاج الفكرى المنشور لجامعة بنها فى الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢ ناتج عن التعاون الدولى بين الجامعة وغيرها من الجامعات حول العالم، وقد تمكن أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعة من نشر ١٦٣٤ بحث علمى بالمجلات المصنفة دوليًا بالتعاون مع باحثين آخرين حول العالم.

هذا، وفيما يلى توضيح لتطور التعاون فى النشر العلمى دوليًا، وكذلك التعاون فى النشر العلمى على المستوى الأكاديمي:

تطور التعاون في النشر العلمي دولياً

أهم 10 مؤسسات في التعاون مع جامعة بنها

	INSTITUTION	Co-authored publications	Citations received for co-authored publications	Co-authors	Field-Weighted Citation Impact
2	Zagazig University	466	3,523	507	2.09
8	Tanta University	224	2,163	208	1.85
0	Taif University	214	1,157	153	2.04
5	National Research Center	260	2,007	211	1.63
7	Menoufia University	231	1,627	268	1.25
3	Mansoura University	339	2,678	301	1.76
9	King Abdulaziz University	223	1,837	214	2.40
1	Cairo University	637	5,214	639	1.90
6	Al-Azhar University	238	1,996	245	1.57
4	Ain Shams University	313	1,626	346	1.07

وفى مجال التعاون فى مجال البحث العلمى بين جامعة بنها وغيرها من الجامعات المحلية تأتى جامعة القاهرة فى مقدمة 10 مؤسسات أكاديمية وبحثية تليها جامعة الزقازيق، وعلى المستوى الإقليمى تأتى جامعة الملك عبدالعزيز ثم جامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية.

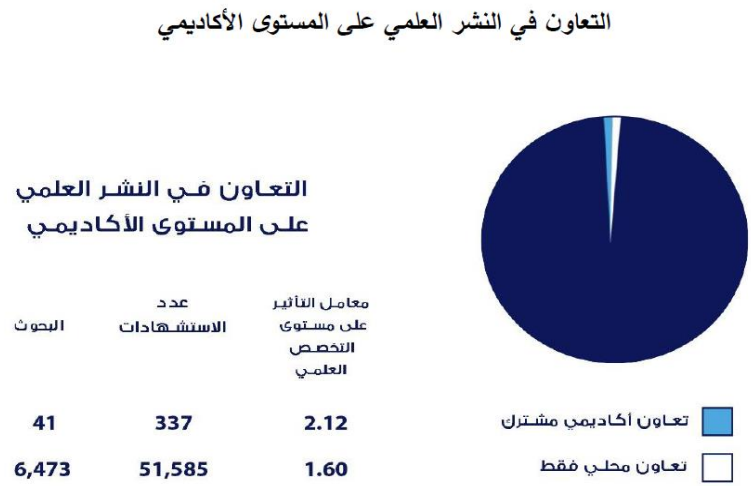

المصدر: الخطة البحثية لجامعة بنها (٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، قطاع الدراسات العليا والبحوث، ص ٧١ - ٧٢

فى ضوء ما سبق، يمكن القول إن جامعة بنها تهتم بالبحث العلمى، وتشجع النشر الدولى، وتسعى جاهدة لتحسين مخرجات البحث العلمى وتشجيع الابتكار، ومن ثم تحقيق التنمية، وتعزيز القدرة التنافسية.

بالإضافة لذلك، تتمثل سياسات الدراسات العليا والبحث العلمى لجامعة بنها فيما يلى: (الخطة البحثية لجامعة بنها،(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٨٨)

- تطوير البرامج الأكاديمية واستحداث برامج جديدة وفقًا لاحتياجات سوق العمل.
- توجيه البحث العلمى لخدمة المجتمع، وتنفيذ الخطط البحثية على المستوى القومى.
- تسويق الأبحاث العلمية.

- إنشاء قواعد بيانات للبحث العلمى.
- تطوير المعامل والمراكز البحثية بما يخدم البحث العلمى.
- تشجيع الأبحاث المشتركة مع المؤسسات التعليمية والبحثية محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- الالتزام بأخلاقيات البحث العلمى، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- تشجيع النشر الدولى، والابتكارات الحديثة، وبراءات الاختراع.
- تحفيز برامج المشاركة الفعالة بين الجامعة والصناعة.
- تطوير المجلات العلمية والبحثية بالجامعة وكلياتها.

ولكن على الرغم من كل الجهود المبذولة فى مجال البحث العلمى داخل الجامعة إلا أن هناك نقاط ضعف عديدة أشارت إليها دراسة (حجازى، ٢٠٢٠، ٣٧١)، (هيكل، ٢٠١٤، ٧٠) تتمثل فى غياب السياسات والاستراتيجيات والرؤى الواضحة للبحث العلمى وأهدافه، وعدم وجود آلية واضحة ومعايير محددة تضمن الارتباط بين توجهات الأبحاث للأعضاء فى الجامعة، ومدى توظيفها لخدمة قضايا المجتمع والتنمية.

ب- جهود جامعة بنها فى مجال التعاون العلمى مع الجامعات الأخرى:

تسعى جامعة بنها إلى الاستثمار فى المعرفة والتحول لجامعات الجيل الثالث لاستثمار المعرفة وبناء ثقافة وبيئة عمل إيجابية تدعم الابتكار والتطوير المستمر لخدمة التنمية والاقتصاد الوطنى، وتطبيق أنظمة وآليات تعزز مشاركة الجهات الحكومية والقطاع الخاص فى تطبيق جهود الابتكار، وسوف يؤدى ذلك إلى تحقيق شراكة فاعلة ومستدامة بين الجامعة والقطاعات العامة والخاصة تسهم فى التطوير، وتساعد على دعم مشاريع جديدة قائمة على توليد الأفكار والإبداع.(الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٤) وقامت جامعة بنها بعقد العديد من الشراكات على المستوى المحلى والإقليمى والدولى سواء كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية لتحقيق جميع الأهداف وتعزيز دور الاستدامة والتنمية. (جامعة بنها، ٢٠٢٢، ١٧) وذلك على النحو التالى:

- **الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين جامعة بنها وبعض الجامعات الدولية:**

جدول (٤)

يوضح الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين جامعة بنها وبعض الجامعات الدولية

م	الجامعة/ المؤسسة	الدولة	تاريخ موافقة مجلس الجامعة
١	نينغشيا	الصين	٢٠١٧/٧/٢٣ م
٢	معهد وينتورث للتكنولوجيا	أمريكا	٢٠١٨/٣/٢٠ م
٣	جامعة ووهان للتكنولوجيا	الصين	٢٠١٨/٦/٢٦ م
٤	مركز الدرسات الأفريقية- جامعة ووهان	الصين	٢٠١٨/٦/٢٦ م
٥	جامعة كاجوشيما	اليابان	٢٠١٨/٨/٧ م
٦	كلية علوم النبات والتكنولوجيا- جامعة وسط الصين الزراعية	الصين	٢٠١٨/١١/٢٥
٧	كلية علوم الصحة- جامعة ووهان	الصين	٢٠١٩/٦/٢٦ م
٨	جامعة رأس الخيمة للطب والعلوم الصحية	الإمارات	٢٠١٩/٦/٢٦ م
٩	كلية الهندسة الميكانيكية- جامعة ووهان للتكنولوجيا	الصين	٢٠١٩/٧/١٧ والممتدة حتى ٢٠١٩/٧/٣١ م
١٠	جامعة بكين للغابات(سلامة الغذاء)	الصين	٢٠١٩/٧/١٧ والممتدة حتى ٢٠١٩/٧/٣١ .
١١	جامعة ليفربول	انجلترا	٢٠٢٠/١/٨ م
١٢	جامعة بريستول	انجلترا	٢٠٢٠/٦/٧ م
١٣	جامعة فارنا	بلغاريا	٢٠٢٠/٦/٣٠ م
١٤	جامعة موسكو الحكومية	روسيا	٢٠٢٠/٧/٢٢ م
١٥	المركز الدولى للأسماك World Fish	ماليزيا	٢٠٢٠/١٠/٢٨ م
١٦	جامعة Shri Venkateshwara	الهند	٢٠٢٠/١/٢٧ م
١٧	جامعة Wyzsza Szkola Bankowa(Higher School of Banking) WSB	بولندا	٢٠٢٠/١/٢٧ م
١٨	جامعة ووهان للتكنولوجيا (٤ برامج علمية مزدوجة)		

	١- الهندسة المدنية. ٢- التجارة الدولية والاقتصاديات. ٣- إدارة الأعمال. ٤- علوم الحاسب والتكنولوجيا.	الصين	٢٠٢١/٤/٦ م
١٩	اتفاقية تحالف فى مجال العلوم التقنية – جامعة ووهان للتكنولوجيا. – الجامعة التكنولوجية. – المعهد الوطنى للعلوم التقنية. – جامعة اسطنبول التقنية.	الصين ماليزيا المكسيك تركيا	٢٠٢١/٧/٢٨ م
٢٠	جامعة كيل	انجلترا	٢٠٢١/٩/٢٩ م
٢١	جامعة بانونيا Pannonia	المجر	٢٠٢١/١٢/٢٩
٢٢	اتفاقية تحالف مع جامعة لويزفيل وجامعة العلمين	أمريكا	٢٠٢٢/٢/٢ م
٢٣	جامعة Saint- Petersburg Electrotrchnical University ETU(LETI)	روسيا	٢٠٢٢/٦/٢٨ م

المصدر: الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣– ٢٠٣٠)، قطاع الدراسات العليا والبحوث، ص ٧٣–٧٤

- **اتفاقيات التعاون السارية بين جامعة بنها والجهات المحلية وذلك على النحو التالى:**

جدول (٥)

يوضح اتفاقيات التعاون السارية بين جامعة بنها والجهات المحلية

م	الاتفاقية		تاريخ التوقيع
١	هيئة الطاقة الذرية		٢٠٢٠/٦/٢٧ م
٢	وكالة القضاء المصرية		٢٠٢٠/١/٢ م
٣	جامعة عين شمس ومركز البحوث الزراعية		٢٠٢٠/٦/٢٤ والممتدة حتى ٢٠٢٠/٦/٢٩ م مجلس الجامعة
٤	١- الجمعية المصرية لعلم الأجنة. ٢- جمعية الطب المسند لصحة المرأة ٣- النقابة العامة للمهن العلمية.	فرع العبور	٢٠٢٠/١/٢٧ م
٥	١- المعهد القومى للأبحاث والأمراض المتوطنة والكبد بالقاهرة. ٢- نقابة التمريض – فرع القليوبية. ٣- مستشفى حميات بنها.	كلية التمريض	٢٠٢٠/١/٢٢ م والممتدة حتى ٢٠٢٠/١/٣٠ م مجلس الجامعة.
٦	المنظمة العربية للتنمية الإدارية		٢٠٢٠/١/١٤
٧	مركز البحوث الزراعية (معهد بحوث الصحة الحيوانية)		٢٠١٩/١٢/٣ مجلس الدراسات العليا للإحاطة.
٨	المعمل الهولاندى للدواجن		٢٠١٩/٩/٢٥ والممتدة حتى ٩/٣٠/ ٢٠١٩ م مجلس الجامعة
٩	جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر		٢٠١٩/٩/١٢ مجلس الدراسات العليا
١٠	جمعية الصداقة البولندية		٢٠١٨/٤/٣٠ م مجلس الجامعة
١١	أكاديمية ناصر العسكرية العليا		٢٠١٨/٤/١٠ م

١٢	مركز روز اليوسف للتدريب والإنتاج الإعلامى	٢٠١٨/١/٣٠ م مجلس الجامعة
١٣	الأكاديمية المهنية للمعلمين (كلية التربية النوعية)	سبتمبر ٢٠١٧ م
١٤	وزارة الزراعة	٢٠١٧/١٠/٨ م
١٥	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء / جامعة بنها.	٢٠١٧/٨/٢٤ م
١٦	مركز الدراسات والاستشارت الهندسية/ هندسة شبرا	٢٠١٧/٦/٢١ م
١٧	معهد تكنولوجيا المعلومات- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالقرية الذكية / الحاسبات والمعلومات	٢٠١٧/٦/١ م
١٨	مديرية التربية والتعليم بالقليوبية/ جامعة بنها	٢٠١٧/٧/٣١ م
١٩	وزارة الصحة والسكان – مديرية الشئون الصحية بالشرقية.	٢٠١٧/٧/٢٥ م

المصدر : جامعة بنها: الإدارة العامة للعلاقات العلمية والثقافية، إدارة المؤتمرات والاتفاقيات.

اتضح مما سبق، قيام جامعة بنها بعقد العديد من الشراكات على المستوى المحلى والدولى سواء كانت مؤسسات حكومية أو غير حكومية وذلك لتوفير مصادر بديلة للتمويل وتحقيق التنمية، وتعزيز دور الاستدامة، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية.

بالإضافة لذلك، انضمت جامعة بنها رسميًا لاتحاد مؤسسات الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا الأوربية" يوراشى EURASHE" فى مايو ٢٠١٣ والذى يمثل الجامعات والأكاديميات العلمية فى الاتحاد الأوربى والمؤسسة لعملية بولونيا التعليمية، وتعد جامعة بنها بهذا السبق أول جامعة مصرية تنضم للاتحاد وتنال عضويته، وهذه الخطوة تمثل نقلة كبيرة للجامعة للانفتاح على الجامعات الدولية والعالمية، فعضوية الاتحاد تتيح للجامعة المشاركة فى إقامة مشروعات بحثية مشتركة مع جامعات أوروبية، وكذلك تبادل الزيارات العلمية للأساتذة والطلاب، والمشاركة فى إجراء بحوث مشتركة لخدمة المجتمع والبيئة.(شاهين، ٢٠٢٠، ١٥٥)

وتسعى جامعة بنها أيضًا إلى التقديم على مشاريع بحثية والتعاون مع المصانع والشركات المحيطة، وأيضًا منظمة العمل الدولية، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال مركز الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة، ومكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا بالجامعة، وحاضنة جامعة بنها للتكنولوجيا الحيوية، وحاضنة تصنيع الأجهزة الطبية بالجامعة.(جامعة بنها، ٢٠٢٠ ، ٦) وتسعى أيضًا جامعة بنها لبناء شراكات مجتمعية موسعة لتطبيق وتنفيذ المشاريع الخضراء ومبادرات الاستدامة. كما تولى الجامعة أهمية للاتفاقيات والمواثيق الدولية البيئية من خلال الالتزام والمشاركة بما جاء فيها.(عبدالوهاب، ٢٠٢١، ٢٢٥) وعلى ذلك، تسعى جامعة بنها لدعم وتعزيز الشراكات محليًا وعالميًا لتوفير مصادر بديلة للتمويل، وتحسين سمعتها المؤسسية.

هذا، وأشارت دراسة (شاهين،٢٠١٦، ١٩٨) إلى أنه على الرغم من تعدد الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين جامعة بنها والجامعات العربية والأجنبية إلا أن عددها قليل بالنسبة لعدد كليات الجامعة وتخصصاتها.

ج- جهود جامعة بنها فى مجال الابتكار:

اهتمت جامعة بنها بدعم المبتكرين، وشجعت على تسجيل براءات الاختراع كأحد المؤشرات الهامة فى تصنيف الجامعة وربط البحث العلمى بالصناعة، ومشاكل المجتمع، وتوطين ثقافة ريادة الأعمال فى مجال البحث العلمى، وقد تم إيداع طلبات لعدد ٨ براءات اختراع بالشراكة مع جامعة بنها.(الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٤١)

وتسعى جامعة بنها إلى أن تكون نموذجًا رائدًا للجامعات المصرية والوصول إلى العالمية فى بعض المجالات، وجاء هذا جليًا فى توجيه الاهتمام والدعم المادى والفنى لإنشاء مركز الابتكار وريادة الأعمال وقيامها بإنشاء مكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا TICO من أجل تفعيل دور البحث العلمى بالجامعة وربطه بالصناعة، وللجامعة حاضنتين تكنولوجيتين هما حاضنة جامعة بنها للتكنولوجيا الحيوية، وحاضنة جامعة بنها لتصنيع الأجهزة الطبية والمعملية. (ميدتيك). (الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٥٢)

كما تسعى جامعة بنها إلى توفير بيئة محفزة للبحث العلمى والابتكار والإبداع من خلال: (الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها،(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ١١٣)

- زيادة عدد الحاضنات بأنواعها المختلفة.
- واد للتكنولوجية بالجامعة بالعبور.
- برامج للتوعية والتعريف بخدمات الحاضنة ومجال عملها.
- عقد اتفاقيات وشراكات مع الجامعات الإقليمية والعالمية والبنوك والمجتمع المحلى والدولى فى مجال البحث العلمى.
- وضع خطط للحصول على بعثات ومنح علمية تنافسية.

هذا، وتمثل الاستثمارات فى الصناعة والبنية التحتية والابتكار عوامل حاسمة الأهمية للنمو الاقتصادى والتنمية، وكذلك يعد التقدم التكنولوجى أساس لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والاستثمار الأمثل للموارد، فتعزيز الصناعات المستدامة، والاستثمار فى البحث العلمى والابتكار كلها طرق هامة لتعزيز التنمية المستدامة.

ومن ثم، تقوم الجامعة بدور فعال فى تشجيع الابتكار عن طريق المراكز والمكاتب والحاضنات، والحفاظ على الملكية الفكرية، وعمل المسابقات والمعارض للأفكار الابتكارية، والتقديم على مشاريع بحثية وإقامة الدورات وورش العمل والندوات والتعاون مع المصانع والشركات المحيطة، وأيضًا منظمة العمل الدولية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.(جامعة بنها، ٢٠٢٢، ٩)

وعليه، تسعى جامعة بنها لتحقيق هدف الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية عن طريق: (جامعة بنها ، ٢٠٢٢ ، ٩)

- مركز الابتكار وريادة الأعمال بالجامعة.
- مكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا بالجامعة.
- حاضنة جامعة بنها للتكنولوجيا الحيوية.
- حاضنة جامعة بنها لتصنيع الأجهزة الطبية والمعملية.

- مركز رعاية الموهوبين والمبدعين بجامعة بنها.
- اللجنة العلمية بكليات الجامعة.
- تبنى الشركات الناشئة بالجامعة.
- التحالفات التكنولوجية مع جهات أخرى.

ولكن على الرغم من كل الجهود المبذولة فى مجال الابتكار إلا أن دراسة (توفيق؛ وأبو المجد، ٢٠٢٤، ٦٨٢) أكدت أن الجامعات المصرية تعانى من تحديات ربط مؤسسات البحث العلمى والابتكار بالشركات الصناعية، واتساع الفجوة بين البحث العلمى ومشكلات المجتمع، حيث إنه مازالت هناك مشكلات تعوق التطبيق العملى لنتائج البحوث، وذلك بسبب ضعف برامج التعاون والشراكة بينهما.

د- جهود جامعة بنها فى مجال التمويل:

تسعى جامعة بنها إلى تنمية الموارد من خلال: (الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٩٨)

- زيادة عدد المشروعات الممولة من الجهات المانحة محليًا ودوليًا عن طريق عقد برتوكولات وشراكات مع مؤسسات المجتمع المحلى والدولى.
- الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق رسالة وأهداف الجامعة وكلياتها من خلال:
  - تعظيم دور المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص.
  - زيادة فعالية المعارض الدائمة والموسمية بالجامعة وكلياتها بالداخل والخارج.
  - الإدارة الاقتصادية لأصول أرض الجامعة ببنها والعبور ومشتهر.
  - برامج تسويقية لمنتجات كليات الجامعة.
- تهتم الجامعة بزيادة وتنوع مصادر الموارد الذاتية بالجامعة وكلياتها من خلال استحداث برامج جديدة بمصروفات بكليات الجامعة.

وفى هذا السياق، بلغ عدد المشروعات البحثية الممولة فى جامعة بنها خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٢(٨٤) مشروع بحثى موزعة تبعًا لجهات تمويل مختلفة منها (٣٤) مشروع بحثى ممول من صندوق حساب البحوث العلمية بالجامعة والذى يهدف إلى بناء قدرات شباب الباحثين بالجامعة

فى التخصصات المختلفة، و(١٧) مشروع ممول من هيئة العلوم والتكنولوجيا والابتكار(STDF)، و (١١) مشروع ممول من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، ومشروع واحد ممول من مكتبة الاسكندرية، بالإضافة إلى (٢١) مشروع ضمن مشروعات تطوير التعليم العالى(الممول من وحدة إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالى).(الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠)، ٥٥)
والجدول التالى يوضح تنوع الجهات الممولة للمشاريع البحثية فى جامعة بنها، وذلك على النحو التالى:

جدول (٦)

يوضح عدد المشروعات البحثية الممولة فى الفترة من(٢٠١٧- ٢٠٢٢) موزعة تبعًا لجهات التمويل المختلفة

م	الجهة الممولة	عدد المشروعات	قيمة التمويل بالجنيه
1	صندوق حساب البحوث العلمية بالجامعة	عدد(34) مشروع	5.565.831
2	هيئة العلوم والتكنولوجيا والابتكار(STDF)	عدد(17) مشروع	41.416.019
3	أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا	عدد(11) مشروع	24.130.000
4	مشروعات ممولة من جهات أخرى	عدد(1) مشروع	250.000
5	مشروعات تطوير التعليم العالى	عدد(21) مشروع	25.004.425
	الإجمالى	(84) مشروع	96.366.275

المصدر: - الإدارة العامة للدراسات العليا والبحوث بالجامعة(إدارة البحوث)
- وحدة إدارة مشروعات التطوير بالجامعة.

وتتبنى الجامعة دورًا فعالًا لتنمية الموارد الذاتية بها والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبنية التحتية والمشروعات البحثية فى جميع المجالات لزيادة الإنتاج وخاصة النظم الحيوية الآمنة والصديقة للبيئة.(جامعة بنها،٢٠٢١، ١٥) كما توفر الجامعة الدعم المالى اللازم لإجراء المشاريع البحثية المتخصصة فى قضايا البيئة والاستدامة المجتمعية.(عبدالوهاب، ٢٠٢١، ٢٢٢)

هذا، وتتمثل السياسات المالية لجامعة بنها فيما يلى: (الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها(٢٠٢٣-٢٠٣٠)، ٩١)

- تشجيع جميع العاملين فى الجامعة على تبنى وتطوير آليات زيادة موارد الجامعة الذاتية.
- الاستخدام الأمثل لموارد الجامعة من الموازنة العامة.
- التواصل الدائم مع رجال الأعمال والمجتمع المدنى للمساهمة فى تنمية الموارد الذاتية للجامعة.
- زيادة أعداد الطلاب الوافدين من الدول المختلفة للدراسة بالجامعة، وجلب مشروعات ممولة من الجهات المانحة.

على الرغم من الجهود التى تبذلها الجامعة فى مجال التمويل إلا أن دراسة (شاهين، ٢٠٢٠، ١٥٢) أكدت ضعف التمويل الحكومى لجامعة بنها وانخفاضه، وافتقاد الجامعة إلى تنوع مصادر التمويل. وأشارت أيضًا دراسة(حجازى، ٢٠٢٠، ٣٧٢) (محمد، ٢٠١٩، ٦-٧) ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث النظرية والعلمية والتطبيقية التى تفيد المجتمع وتعالج كثير من المشكلات المجتمعية والبيئية. وكذلك ضعف الاتصال بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة، وضعف الإلمام الكافى بأسس التخطيط للخدمات البحثية على أساس تحديد احتياجات ومتطلبات المستفيدين، ومحدودية مصادر التمويل للبحث العلمى حيث مازالت الجامعة تعتمد على التمويل الحكومى بشكل أساسى فى تقديم الخدمات البحثية.

هـ- جهود جامعة بنها فى مجال الاستشارات العلمية والبحثية:

أنشأت جامعة بنها العديد من المراكز والوحدات ومنها: (الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣-٢٠٣٠)، ٥٢) (جامعة بنها، البوابة الإلكترونية/ https://www.bu.edu.eg) (جامعة بنها: مراكز ووحدات، وحدة تسويق البحوث العلمية بجامعة بنها)

- **مركز الخدمة العامة للمعلومات والخدمات البحثية بهدف** إجراء البحوث العلمية التى تؤدى إلى تطوير النشاط الإنتاجى، والإسهام فى تنمية مهارات أفراد المجتمع، ورفع

كفاءتهم الإنتاجية فى شتى المجالات، ويقوم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات العامة والخاصة.

- **مركز الاستشارات والأعمال الهندسية والفنية بهدف** تقديم خدمات استشارية متميزة فى كافة المجالات الهندسية ذات جودة عالية المستوى، وطبقًا للمواصفات القياسية المصرية والعالمية للمشروعات والأنشطة بهدف الارتقاء بالمجتمع والبيئة المحيطة.
- **مكتب العلاقات الدولية بالجامعة بهدف** دعم المشاريع الدولية المشتركة فى التدريب والدراسات العليا.
- **مكتب التسويق المؤسسى** بهدف تنمية الوعى لدى المتعاملين مع الجامعة بدور الجامعة فى التعليم والبحث العلمى والدور المجتمعى، وتطوير الصورة الذهنية للجامعة مع المجتمع الخارجى لتعزيز مكانتها محليًا وإقليميًا ودوليًا، وترسيخ مفهوم الدور المجتمعى للجامعة كبيت خبرة فى شتى المجالات، وتوفير آليات جديدة لتسويق الأبحاث العلمية والبرامج المميزة محليًا وإقليميًا ودوليًا لجذب الطلاب الوافدين.
- **وحدة تسويق البحوث العلمية بهدف** تنشيط البحث العلمى التطبيقى لربط البحث العلمى بالصناعة، وتسويق البحوث التطبيقية فى جهات الاستخدام المختلفة (وزارات– شركات– مؤسسات خدمية)، وتنشيط بحوث الابتكار والاختراعات وتسجيلها، وتسويق إمكانيات الوحدات ذات الطابع الخاص فى الكليات لتحقيق عائد مادى بإمكانياتها، ومراجعة الخطط البحثية للأقسام المختلفة بالجامعة.
- **صندوق حساب البحوث العلمية:**تم إنشاؤه بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٤، وتتمثل رؤية الصندوق فى الوصول بجامعة بنها إلى مكانة متميزة فى بعض مجالات البحث العلمى المختلفة على المستويين المحلى والدولى، ومن ثم دخول جامعة بنها فى ترتيب متقدم فى التصنيف العالمى للجامعات.

وتتمثل رسالة صندوق حساب البحوث العلمية فى: الإلتزام بالإسهام الفعال فى تطوير البحث العلمى بجامعة بنها وكلياتها المختلفة من خلال دعم بعض المشروعات البحثية لشباب الباحثين، وإنشاء بعض اللجان وفرق العمل والوحدات لدعم البحوث وتنظيم

المؤتمرات وورش العمل العلمية الدولية، وتطوير المعامل البحثية، وزيادة النشر العلمى فى المجلات الدولية والعالمية، والحصول على الجوائز العلمية الدولية والمحلية، وكذلك الحصول على برءات الاختراع وتطوير المجلات والدوريات العلمية التى تصدرها كليات الجامعة.

كما تتمثل أنشطة الصندوق فى:

- دخول جامعة بنها فى ترتيب متقدم فى التصنيف العالمى للجامعات مع الاستمرارية فى هذا الترتيب المتقدم.
- حصر المعامل والأجهزة البحثية الموجودة بكليات الجامعة المختلفة، وإبرام اتفاقية تعاون بين الكليات للتعاون فيما بينها فى إجراء البحوث المشتركة والتقدم بالمشاريع البحثية للجهات المانحة.
- تمويل بعض المشروعات البحثية لشباب الباحثين بكليات الجامعة المختلفة مع تكوين بعض الفرق البحثية للتقدم للجهات المانحة للحصول على بعض المنح والمشروعات البحثية التى تمولها الجهات العلمية الداخلية والخارجية.
- تنظيم المؤتمرات وورش العمل العلمية الدولية والمحلية على مستوى مشترك بين الكليات وتحت راية الجامعة.
- تشجيع نشر نتائج بحوث أعضاء هيئة التدريس فى المجلات والمؤتمرات العلمية العالمية ذات عامل الإجادة Impact Factor.
- تشجيع الباحثين فى الحصول على الجوائز العلمية الدولية والمحلية، وكذلك الحصول على براءات الاختراع.

- **الحاضنة التكنولوجية بجامعة بنها بهدف** دعم وتوفير خدمات المال والأعمال والاستشارات الفنية لمشروعات البحث العلمى والشركات الناشئة، وربط البحث العلمى بالصناعة واحتياجات المجتمع، وتحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة. وتعد الحاضنات التكنولوجية من أهم أدوات التنمية المستدامة، ويوجد بالجامعة حاضنة التكنولوجيا الحيوية، وحاضنة ميدتك.

- **مركز الابتكار وريادة الأعمال** بهدف الارتقاء بالجامعة إلى مصاف الجامعات المميزة إقليميًا وعالميًا فى مجالى الإبداع والابتكار مع تحويل الأفكار المبتكرة والاختراعات إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، وتكوين المعرفة وتطبيقها فى قطاعات الجامعة، وتطبيق الأفكار الابتكارية.
- **مكتب دعم الابتكار ونقل وتسويق التكنولوجيا(تايكو):** هو أحد مشروعات التعاون بين جامعة بنها وبين أكاديمية البحث العلمى، ويهدف إلى تشجيع روح ريادة الأعمال والابتكار، ويقدم "تايكو" دعمًا شاملًا بما فى ذلك الدعم المالى والتقنى والتدريب والإرشاد وحماية حقوق الملكية الفكرية وتسجيل براءات الاختراع، ويقوم بتسويق المنتجات والخدمات المبتكرة، ويساعد فى تحويل الأفكار إلى منتجات ناجحة، ويمثل "تايكو" مصدرًا هامًا لدعم روح الابتكار والتفكير الريادى" و**يتكون تايكو جامعة بنها من عدة مكونات تعمل على تحقيق هذه الأهداف:**
  - **مكتب تسويق التكنولوجيا:** يهدف إلى تحويل الأبحاث والاختراعات والتقنيات الجديدة إلى منتجات تجارية ناجحة.
  - **مكتب الملكية الفكرية وبراءات الاخترع:** يهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والحفاظ على الاختراعات والابتكارات التى تم تطويرها.
  - **مكتب المنح والتعاون الدولى:** يهدف إلى تعزيز التعاون الدولى وتحقيق التبادل الثقافى والأكاديمى بين جامعة بنها والجامعات الأخرى فى العالم.
  - **نادى ريادة الأعمال:** يهدف إلى تطوير مهارات الريادة والابتكار والتعرف على أساسيات إنشاء وإدارة الأعمال.
- **الوحدة المركزية للتخطيط الاستراتيجى** تقوم بدور رائد فى ترسيخ فكر التخطيط الاستراتيجى ومتابعة وتقييم الأداء الجامعى فى الإدارات والمؤسسات التعليمية لتحقيق رؤية الجامعة وتعزيز القدرة التنافسية والتميز الاستراتيجى للجامعة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.

- **وحدة إدارة المشروعات بهدف** تحقيق رسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية من خلال مشروعات التطوير الأكاديمى والإدارى، وتنمية العلاقات مع الهيئات الممولة لمشروعات التطوير، والبحث عن مصادر تمويل خارجية.

وتأسيسًا على ماسبق، وفى ضوء تشخيص واقع جامعة بنها يمكن الوقوف على نقاط القوة والضعف الموجودة بها، وذلك على النحو التالى:

نقاط القوة :

- ارتفاع التصنيف المحلى والدولى المتميز للجامعة مما انعكس على سمعتها الأكاديمية.
- توافر عدد من الوحدات ذات الطابع الخاص التى تدعم أنشطة البحث العلمى بالجامعة.
- وجود عدد من الحاضنات التكنولوجية التى تعمل على ربط البحث العلمى بالصناعة.
- وجود آليات بجامعة بنها للنشر العلمى الدولى.
- زيادة عدد المشروعات البحثية الممولة من جهات دولية ومحلية.
- زيادة معدلات التمويل الذاتى للمشروعات البحثية لشباب الباحثين من صندوق حساب البحوث العلمية بجامعة بنها.
- وجود شراكات استراتيجية مع الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية الأجنبية.
- اعتماد نظام للمكافآت للتميز فى البحث العلمى.
- تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس لدعم البحث العلمى.

نقاط الضعف:

- محدودية الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية من قبل المجتمع المحيط.
- عدم تفعيل وحدة تسويق نتائج البحوث العلمية التطبيقية.
- ضعف المردود الاقتصادى والعائد الملموس الذى يمكن قياسه من البحث العلمى.

- ضعف تبنى ونشر التوجه التسويقى للخدمات البحثية داخل الجامعة.
- ضعف وسائل الاتصال بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- محدودية دور البحوث العلمية للجامعة فى مواجهة المشكلات المجتمعية والتنموية.

وبعد تشخيص واقع جامعة بنها، والوقوف على نقاط القوة والضعف الموجودة داخل الجامعة يمكن وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية، وهذا ما سيتم تناوله فى المحور التالى:

المحور الخامس: رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها كأحد مداخل تعزيز قدرتها التنافسية :

يعد وضع رؤية مقترحة لتطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها أمرًا مهمًا بهدف زيادة الوعى بأهمية الشراكة البحثية ودورها فى تنمية المجتمع، ومن ثم الارتقاء بالمكانة الحالية للجامعة، وتعزيز قدرتها التنافسية، وسيتم وضع الرؤية المقترحة وفقًا للخطوات التالية:

أولًا: أهداف الرؤية المقترحة:

تهدف الرؤية المقترحة إلى تطوير الشراكة البحثية بجامعة بنها لتعزيز قدرتها التنافسية، وذلك من خلال:

- توسيع قاعدة الشراكة والتحالفات الاستراتيجية للجامعة.
- تهيئة بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار فى البحث العلمى بما يؤسس لتنمية مجتمعية شاملة ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية للجامعات.
- ضرورة أن تكون رؤية ورسالة جامعة بنها نابعة من احتياجات المجتمع وملبية لرغباته الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين فرص تسويق الابتكارات ونتائج البحوث الجامعية فى الأسواق المحلية والعالمية.
- التأكيد على أهمية الشراكة كمحرك قوى للابتكار وتحقيق القدرة التنافسية والتنمية المستدامة.

- تحويل جامعة بنها إلى بيت خبرة عالمي، وتسويق خدماتها وبحوثها لزيادة قدرتها التنافسية.
- المساهمة فى زيادة قدرة جامعة بنها على العمل فى إطار تنافسى من خلال استثمار الموارد المتاحة.
- تعظيم الاستفادة من الإمكانات المادية والبشرية والقدرات البحثية التى تمتلكها الجامعة.
- رفع مستوى القدرة التنافسية لجامعة بنها وبالتالى الحصول على مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات.

ثانيًا: منطلقات الرؤية المقترحة:

تستند الرؤية المقترحة إلى مجموعة من المنطلقات الأساسية، ومن أهم هذه المنطلقات:

- أهمية الشراكة البحثية لتحقيق التميز والتفوق وزيادة القدرة التنافسية للجامعات.
- اعتبار الشراكة محركًا أساسيًا للتنمية المستدامة وخاصة التنمية الاقتصادية من خلال التعاون البحثى المشترك بين الجامعات ومواقع الإنتاج، والعمل على تلبية احتياجات المجتمع.
- اعتبار الشراكة البحثية إحدى الركائز التى تدفع نحو التقدم التقنى لإحداث نهضة اقتصادية وتنموية للمجتمع.
- وجود أدوار ووظائف متجددة ينبغى أن تقوم بها الجامعات المصرية فى ظل التغيرات المتسارعة لتتجاوز الوظائف التقليدية.
- امتلاك وتطوير القدرة التنافسية يمثل هدفًا استراتيجيًا تسعى المؤسسات لتحقيقه فى ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمى المبنى على المعرفة.
- كثرة التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية التى تواجهها الجامعات فرضت عليها ضرورة تحسين قدرتها التنافسية.
- وجود التحديات والضغوط المالية الواقعة على الجامعات والتى لا تستطيع مواجهتها بمفردها، وإنما تحتاج إلى شركاء مساعدين لها.
- اهتمام جامعة بنها بالحصول على مكانة متقدمة فى التصنيفات العالمية.

ثالثًا: أبعاد الرؤية المقترحة:

تتمثل أبعاد الرؤية المقترحة فى الأبعاد التالية:

١- تطوير الجوانب القانونية والتشريعية للشراكة البحثية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع لوائح واضحة وصارمة للتشجيع على النهوض بالدور البحثى للجامعة.
- وضع سياسات وآليات خاصة تحدد الأدوار البحثية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.
- توجيه الخطط البحثية بالجامعات نحو استثمار الفرص وجوانب القوة لزيادة أعداد براءات الاختراع والتركيز على التميز بمراكز البحث والإبداع والابتكار.
- ربط الخطط الاستراتيجية للبحث العلمى بالجامعات باحتياجات القطاع الخاص.
- تقديم خدمات استشارية فى الحقول الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

٢- تطوير البيئة التنظيمية والإدارية للشراكة البحثية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إقامة بنية تنظيمية فى الجامعة تدعم على الأمد البعيد التعاون بين الجامعة والصناعة.
- تحقيق التكامل والترابط بين الباحثين والخبراء فى الجامعات وفى مجال الصناعة، والقطاعات المختلفة بالمجتمع المحلى من شركات ومؤسسات.
- تضمين رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية بما يتناسب مع تطوير الشراكة البحثية لتعزيز القدرة التنافسية بالجامعة.
- إنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث العلمية ونتائج بحوث الشراكة البحثية، من خلال الاهتمام بإجراء البحوث التطبيقية المرتبطة بمشكلات المجتمع.
- الإيمان بالفكر التسويقى لخدمات الجامعة، وأدوارها المتعددة عبر إنشاء إدارة قادرة على القيام بذلك.
- متابعة أفضل الممارسات للتجارب العالمية الناجحة في مجال الشراكة البحثية للاستفادة من نتائجها ومحاولة تطبيق التجارب الفعالة والناجحة منها.

- دعم التواصل مع المؤسسات الدولية فى عقد اتفاقيات وبناء شراكات بحثية تتفق مع استراتيجية تطوير البحث العلمى.

٣- تطوير الجوانب الفنية والتكنولوجية للشراكة البحثية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- وضع سياسة علمية وتكنولوجية معلنة وواضحة ومحددة المعالم والأهداف من شأنها إقامة علاقات قوية بين الجامعات وقطاع الأعمال والصناعة.
- إنشاء موقع إلكتروني خاص بالشراكة البحثية يوضح الإمكانات البحثية والخدمية لتسهيل الاتصال مع الأطراف المجتمعية.
- توفير بيئة تعليمية وبحثية تعمل على تطوير البحوث المبتكرة وإنتاج المعرفة.
- تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات فى تكوين شبكات تعليمية وبحثية تضم أطراف التعليم الجامعى وشركائهم، مع تنظيم ودعم هذه الشبكات، وإقامة روابط وطنية وإقليمية ودولية بينها.
- إنشاء قاعدة بيانات محدثة للاحتياجات البحثية لمؤسسات المجتمع.
- استخدام التكنولوجيا فى التواصل الدائم بين أطراف الشراكة.

٤- تطوير الجوانب البشرية لتحقيق الشراكة البحثية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- اهتمام فائق بالموارد البشرية مع تخصيص الاستثمارات الكافية لتعظيم إنتاجية هذا المورد.
- توفير الموارد البشرية المدربة للمساعدة في تنفيذ البرامج والمشروعات الخاصة بتحقيق الشراكة البحثية.
- حث أعضاء هيئة التدريس على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع.
- الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتشجيعهم على إجراء بحوث فى مجال الشراكة البحثية.

٥- تطوير الجوانب المادية لتحقيق الشراكة البحثية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- إنشاء الحاضنات العلمية ومراكز التميز المتخصصة المدرة للدخل فى مجالات تقديم الخدمات والاستشارات.
- توافر عدد من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص لدعم أنشطة البحث العلمى بالجامعة.
- توفير برامج ومشاريع ومبادرات ذات عائد مرتفع للجامعة.
- دعم مبادرات الإبداع والابتكار ونشرها ومكافأتها.

رابعًا: متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة:

تتمثل متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة فيما يلى:

١- متطلبات ترتبط بالجوانب القانونية والتشريعية للشراكة البحثية:

- رسم السياسات التى تضمن تحقيق الربط بين جهود البحث العلمى وربطها بخطط واحتياجات قطاع الصناعة.
- إعادة هيكلة مؤسسات التعليم الجامعى وربطها بمجالات الإنتاج الصناعى بشكل رسمى.
- تطوير القوانين واللوائح المنظمة التي تضمن استمرارية الشراكة البحثية، مع تكوين لجان استشارية في الجامعات المصرية تختص بتطوير العقود وبروتوكولات التعاون التي تحقق الشراكة البحثية.
- عقد اتفاقيات وبروتوكولات تعاون مشترك بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية فى المجتمع لإجراء بحوث علمية تدعم أنشطتها المختلفة.

٢- متطلبات ترتبط بالبيئة التنظيمية والإدارية للشراكة البحثية:

- وضع خطة استراتيجية لتحقيق الشراكة الدائمة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية فى مجال البحوث التطبيقية بالشكل الذى يضمن تنفيذ ومتابعة المشروعات البحثية.
- عمل دورات تدريبية لنشر الوعى بأهمية الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية ودورها فى تحقيق القدرة التنافسية.

- تقليص البيروقراطية الجامعية والحد من الإجراءات التنظيمية التى تعوق تحقيق الشراكة البحثية.
- تحديث الهيكل التنظيمى للجامعة بشكل مستمر بما يمكن من تطوير الشراكة البحثية.
- المساعدة فى نقل مشكلات الصناعة للجامعات وإيجاد الحلول لها من خلال إجراء الأبحاث التطبيقية.
- عقد العديد من التحالفات الاستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين قدرات الجامعة الأكاديمية والبحثية.

٣- متطلبات ترتبط بالجوانب الفنية والتكنولوجية للشراكة البحثية:

- تفعيل المواقع الإلكترونية المختلفة للجامعة لنشر أوجه الشراكة المتاحة فى القطاعات المختلفة.
- إنشاء وحدة لدعم الشراكة البحثية تعمل على تدعيم العلاقة بين الأبحاث العلمية بالجامعة واحتياجات المؤسسات الإنتاجية.
- توفير آلية للإعلان عن الخدمات البحثية التى تقوم بها الجامعة عن طريق موقع الجامعة وغيرها من وسائل الإعلام المختلفة.

٤- متطلبات ترتبط بالجوانب البشرية للشراكة البحثية:

- إقناع قيادات الجامعات المصرية بأهمية الشراكة البحثية فى توفير مصادر بديلة للتمويل.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على تقديم خدماتهم للمجتمع، وتقديم الدعم الكافى لهم، وحثهم على المبادرة لعقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات المجتمع وقطاعاته المختلفة.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس لعمل مشاريع علمية تنافسية مشتركة مع الجامعات والمؤسسات الأخرى.

٥- متطلبات ترتبط بالجوانب المادية للشراكة البحثية:

- زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ليقترب من المعدلات العالمية المناسبة.
- تفعيل نظام الكراسى البحثية بالجامعات المصرية.
- إقامة حدائق العلوم ومراكز الابتكار والتميز وأودية التكنولوجيا لتوفير مناخ ملائم للشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج.
- إنشاء مركز لتسويق الأبحاث على مستوى الجامعة ورصد ميزانية مناسبة له.

خامسًا: معوقات تنفيذ الرؤية المقترحة وسبل مواجهتها:

تتمثل معوقات الرؤية المقترحة فيما يلى:

- ضعف المناخ التنظيمى بالجامعة.
- جمود التشريعات والقوانين الخاصة بالبحث العلمى، وغياب آليات تسويق البحث العلمى.
- ضعف نظام الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الصناعية والبحثية والإنتاجية لتطبيق الأبحاث العلمية.
- عدم قناعة القيادات الأكاديمية بالعائد الذى يتحقق من تطوير الشراكة البحثية بالجامعات.
- ضعف تبنى ونشر التوجه التسويقى للخدمات البحثية داخل الجامعة.
- ضعف إنشاء وتفعيل مراكز الإبداع والابتكار والتميز، والحاضنات، وأودية المعرفة، وحدائق المعرفة، والكراسى البحثية، والبحوث التعاقدية لتوفير مناخ ملائم لتطوير الأنشطة الإنتاجية فى الجامعة.
- عدم وجود سياسات واضحة للشراكة البحثية من قبل الجامعات.
- غياب اهتمام المجتمع ومؤسساته المدنية بأهمية البحث العلمى ودوره فى حل مشكلات المجتمع.

آليات التغلب على معوقات الرؤية المقترحة:

يتم التغلب على معوقات الرؤية المقترحة من خلال مايلى:

- بناء ثقافة تنظيمية تشجع على نقل وتبادل الخبرات المختلفة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- تحديث الهيكل التنظيمى للجامعة بما يمكن من تطوير الشراكة البحثية، ومن ثم تعزيز القدرة التنافسية بها.
- تأسيس نظام لتفعيل قنوات الاتصال بين الجامعة وقطاعات المجتمع.
- ترسيخ روابط مؤسسية داخلية وخارجية لدعم وتنفيذ الشراكة البحثية.
- زيادة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمى بالجامعات.
- تقديم الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس لدعم البحث العلمى.
- تخصيص وحدة أو مركز تكون مهمته تسويق الأبحاث والإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وعقد الشراكات البحثية مع المؤسسات والمراكز البحثية.

المراجع:

- إبراهيم، عيدة محمد أحمد(٢٠١٩): إدارة المخاطر مدخل لتعزيز تنافسية الجامعات المصرية "تصور مقترح"، مجلة دراسات في التعليم الجامعى، كلية التربية، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، ع (٤٣) إبريل، ص ص٢٥٦ – ٣٠٩.
- أبو المجد، مها عبدالله السيد (٢٠٢٢): بدائل استراتيجية مقترحة لتحقيق التميز المؤسسى بجامعة بنها باستخدام مداخل التخطيط الاستراتيجى، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ع(١٦)، ج(٧) سبتمبر، ص ص ٤١٩– ٤٩٦.
- أبو المجد، مها عبدالله السيد(٢٠١٥): حاضنة الأعمال البحثية وتنمية القدرة التنافسية للجامعة، دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب، مصر،ع(٦٦) أكتوبر، ص ص ٣٠٥– ٣٣١.
- أبو سعده، وضيئة محمد؛ وآخرون(٢٠١٤): متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة المنصورة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٢٥)، ع(١٠٠)أكتوبر، ص ص ٧٧– ١٠٧.
- أحمد، أحمد آدم خليل(٢٠١٧): توجيه البحث العلمى الجغرافى لبناء شراكة تلبى متطلبات التنمية الحضرية، مجلة كلية التربية للعلوم والآداب، جامعة غرب كردفان، ع(١) مارس، ص ص ١٢٧– ١٥٢.
- أحمد، أسامة زين العابدين عثمان؛ وسعيد، منال موسى(٢٠١٥): تصور مقترح لتفعيل الميزة التنافسية لكلية التربية بالوادى الجديد(دراسة ميدانية)، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(٣١)، ع(٣)، ج(٢)إبريل، ص ص ٦٤٧– ٧٢٦.
- بسطويسى، نشوة سعد محمد (٢٠٢٢): الشراكة البحثية بين كليات التربية ومؤسسات التعليم قبل الجامعي في ضوء التميز المؤسسي – رؤية مستقبلية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، ع(٣)، ج(٢) سبتمبر، ص ص ٢–١٣٦.

- بسيونى، إسلام محمد السيد؛ وآخرون(٢٠٢٢): صيغة مقترحة لتفعيل الشراكة بين كليات التربية ومدارس التعليم ماقبل الجامعى، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج(٣٧)، ع(١)، الجزء الثالث، مارس، ص ص ٤٦٣- ٥٠٦.
- بوفالطة، محمد سيف الدين؛ وموساوى، عبدالنور(٢٠١٥): اتجاهات التحول إلى الجامعة المنتجة "الاستثمارية" كمصدر للتمويل الذاتى: دراسة حالة جامعة منتورى قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتورى قسنطينة، الجزائر، مج(ب)،ع(٤٣) جوان، ص ص ٣٧٧- ٣٩٢.
- توفيق، صلاح الدين محمد؛ وأبو المجد، مها عبدالله السيد(٢٠٢٤): مؤشرات تخطيطية مقترحة للكراسى البحثية كمصادر بديلة لتمويل مستدام للبحث العلمى بالجامعات المصرية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج(٣)، ع (١٢١) مايو، ص ص ٦٣٣- ٧١٩.
- توفيق، صلاح الدين محمد؛ وهيكل، محمد مهدى أحمد(٢٠٢٣): تصور مستقبلى لإنشاء حديقة للعلوم فى جامعة بنها الأهلية فى مدينة العبور باستخدام أسلوب دلفاى، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، مج(٢٠)، ج(٢)، ع(١١٩) أكتوبر، ص ص ٤٢٦- ٥١٥.
- جابر، منار محمد؛ وخيرت، نجلاء محمد(٢٠١٧): إدارة الأقطاب كمدخل للقدرة التنافسية بالجامعات المصرية" تصور مقترح"، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، ج(٢)، عدد يناير، ص ص ١- ١٠٣.
- الخطة البحثية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠): قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة بنها.
- الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها(٢٠٢٣- ٢٠٣٠): الوحدة المركزية للتخطيط الاستراتيجى، جامعة بنها.
- جامعة بنها، البوابة الإلكترونية متاح على الرابط / https://www.bu.edu.eg
- جامعة بنها(٢٠٢٢): تقرير عن دور جامعة بنها فى دعم أهداف التنمية المستدامة(تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٢)، إعداد : محمد أحمد بسيونى، قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة بنها.

- جامعة بنها(٢٠٢١): تقرير عن دور جامعة بنها فى دعم أهداف التنمية المستدامة(تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢١)، إعداد : محمد أحمد بسيونى، قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة بنها.
- جامعة بنها(٢٠٢٠): تقرير عن دور جامعة بنها فى دعم أهداف التنمية المستدامة(تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٠)، إعداد : محمد أحمد بسيونى، قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة بنها.
- الجيار، سهير على(٢٠١٩): دور البحث العلمى بالجامعات المصرية فى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس والعشرون" تطوير التعليم العالى بالوطن العربى فى عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، وذلك فى الفترة من (٢٦- ٢٧) يناير، ص ص ٨٥- ١٢٤.
- حجازى، هناء شحات إبراهيم(٢٠٢٠): تصور مقترح لتفعيل المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية: جامعة بنها نموذجًا، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، ع(٩٦)، مج(٢)، ع(١)، ص ص ٢٠٩- ٤١٧.
- حسنى، يسرا إسماعيل صدقى؛ وآخرون(٢٠٢٣): آليات مقترحة لتحسين الأداء البحثى بجامعة الفيوم على ضوء مؤشرات القدرة التنافسية، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ع(١٧)، ج(٦) إبريل، ص ص ٩٦- ١٤٤.
- حسين، سلامة عبدالعظيم؛ وآخرون(٢٠٢٣): تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية فى ضوء الحراك الأكاديمى الدولى لأعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٢٣)، ع(١٣٦)أكتوبر، ص ص ٥٧٩- ٦٠٨.
- الحواس، حمد بن خالد(٢٠٢٠): تصور مقترح لتعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية فى ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب، الأردن، مج(٩)، ع(٤) ديسمبر، ص ص ١٠٤- ١٢١.

- خاضر، صالح؛ وآخرون(٢٠٢١): واقع وآفاق الشراكة المجتمعية فى مجال البحث العلمى: دراسة ميدانية بجامعة زيان عاشور– الجلفة، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، مج(١٢)، ع(٢)، ص ص ٨– ٢٣.
- خالدى، حميدة؛ رفيقة، حروش(٢٠٢٠): الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المنتجة ركيزة لضمان جودة التعليم العالى فى الجزائر المزرعة التجريبية– جامعة فرحات عباس سطيف١– نموذجًا، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، مج(٨)، ع(١)، ص ص ١٨١– ٢٠٠.
- الخليفة، عبدالعزيز على عبدالله(٢٠١٤): رؤية تطويرية لمنظومة البحث العلمى فى الجامعات السعودية فى ضوء التنافسية العالمية، المجلة السعودية للتعليم العالى، مركز البحوث والدراسات فى التعليم العالى، المملكة العربية السعودية،ع(١٢) نوفمبر، ص ص ١١– ٤٩.
- الدجدج، عائشة عبدالفتاح مغاورى(٢٠١٨): تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية فى مجال البحث العلمى، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٢٩)، ج(١)، ع(١١٤) إبريل، ص ص ٩٩– ١٧٠.
- دسوقى، دعاء محمد أحمد(٢٠٢٢): تصور مقترح لإعادة هندسة عمليات الشراكة البحثية بالجامعات المصرية فى ضوء رؤية ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية فى العلوم التربوية، جامعة عين شمس، ع(٤٦)، الجزء الثالث، ص ص ٩٣– ١٧٨.
- دياب، عبدالباسط محمد ؛ رشاد، عبدالناصر محمد(٢٠١٩): تفعيل الشراكة فى البحث العلمى مع الجامعات المصرية فى ضوء الخبرة اليابانية، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع (٦٠)إبريل، ص ص ١١– ٧١.
- دياب، عبدالباسط محمد(٢٠١٠): تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر" اتجاهات معاصرة فى تطوير التعليم فى الوطن العربى، الجمعية المصرية للتربية المقارنة

والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنى سويف، مج(٣)، وذلك فى الفترة من(٦- ٧) فبراير، ص ص ١٢٦٥- ١٤٠٣.

- رحيم، إسلام حمدى عبدالباقى؛ وآخرون(٢٠٢٢): دور الحدائق العلمية فى تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة اليابان(دراسة مقارنة)، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ع(١٦)، ج(٩) ديسمبر، ص ص ١٤٧٤- ١٥١٠.
- رشوان، فتحى محمد محمود(٢٠٢٣): معوقات تنمية القدرة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مج(٣٨)، ع(٤)أكتوبر، ص ص ٣٥٣- ٣٨٣.
- الزنفلى، أحمد محمود (٢٠١٢): التخطيط الاستراتيجى للتعليم الجامعى: دوره فى تلبية متطلبات التنمية المستدامة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- سالم، إيمان ذكى أحمد رزق؛ وآخرون(٢٠٢١): دور حدائق العلوم والتكنولوجيا فى تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، مجلة بحوث، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ع(١)، ج(١)، يناير، ص ص ١- ٢٩.
- السعيد، هدى راشد محمد(٢٠١٩): الارتقاء بالقدرة التنافسية لمنظومة البحث العلمى فى جامعة الملك سعود، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مصر، مج(٢٦)، ع(١١٧) مارس، ص ص ٣٠٩- ٣٥٨.
- السمحان، منى عبدالله(٢٠٢١): الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها فى تحقيق جودة التعليم العالى فى المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة، ع(١٩٠)، ج(٤) إبريل، ص ص ٢٩٥- ٣٣٦.
- السيد، نسرين محمد عبدالغنى؛ ومحمود، أيسم سعد محمد(٢٠٢١): رؤية مقترحة لتطوير منظومة البحث العلمى التربوى بكلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الفيوم، ج(١١)، ع(١٥) سبتمبر، ص ص ٢٢٤ – ٣٣٧.

- شاهين، نجلاء أحمد محمد(٢٠١٦): التخطيط لمشروع مركز لتدويل التعليم بجامعة بنها باستخدام أسلوبى دلفى وبيرت P.E.R.T ، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
- شاهين، نجلاء أحمد محمد(٢٠٢٠): التخطيط الاستراتيجى لجامعة بنها فى ضوء متطلبات الجامعة الريادية، مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مج(٢٠)، ع(١)، ص ص١٠٥- ٢٠٨.
- الشريف، عبدالله بن عبدالعزيز؛ وإبراهيم، زكريا سالم(٢٠١٩): استرتيجية مقترحة لزيادة القدرة التنافسية لطلاب كليات الفروع بجامعة تبوك، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(١٨٤)، ج(٣) أكتوبر، ص ص ٩٥٢- ٩٨٦.
- شلبى، أمانى عبدالعظيم مرزوق(٢٠١٨): متطلبات تحقيق الميزة التنافسية لجامعة المنصورة فى ضوء بعض الخبرات العالمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- شهاب، نصر الدين عبدالرافع محمد(٢٠١٥): كراسى البحث شراكة استراتيجية لإصلاح الوظيفة البحثية بالجامعات العربية: نموذج مقترح، مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مج(٢٣)، ع(٣) يوليو، ص ص ٢٣٨- ٢٧٢.
- الطاهر، ميمون(٢٠١٩): التجربة التركية فى مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، الجزائر، مج(٤)، ع(٢)ديسمبر، ص ص ٢٠٣- ٢١٦.
- طنطاوى، أمانى إبراهيم محمد أحمد؛ وآخرون(٢٠٢٣): خبرة جامعة كامبريدج فى تجويد آليات إدارة الشراكة بين الجامعة والصناعة وإمكان الإفادة منها فى مصر، دراسات تربوية ونفسية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع(١٢٧) أغسطس، ص ص٢٥٣- ٣٤١.
- طه، محمد إبراهيم؛ وزايد، سهام محمد(٢٠٢٠): تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع فى ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر ٢٠٣٠، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى السادس" الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم- دراسات وتجارب"، كلية التربية بنين، جامعة الأزهر، القاهرة، مج(٤)، وذلك فى الفترة من (١٦- ١٧)أغسطس، ص ص ٥٠٨- ٥٤٢.

- عاصم، دينا ماهر(٢٠٢٢): تطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية على ضوء معايير هيئات التصنيف العالمية وخبرات بعض الجامعات الأجنبية المتقدمة، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س(٧)، ع(١٥) يونيو، ص ص ١٥- ١٤٧.
- عباس، محمود السيد؛ وآخرون(٢٠٢١): مداخل تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء التصنيفات الدولية(دراسة ميدانية)، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع(٧)إبريل، ص ص ٣٤٢- ٣٨٨.
- عبدالحسيب، جمال رجب محمد(٢٠٢٠): تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، مج(١٧)، ع(٩٤)الجزء الأول، يوليو، ص ص ١٩٦- ٢٢٣.
- عبدالحميد، جابر؛ وكاظم، أحمد خيرى(٢٠١١): مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبدالعزيز، حمدى جمعه(٢٠١٦): دور تسويق الخدمات الجامعية فى تحسين القدرة التنافسية من وجهة نظر الدارسين بجامعة حلوان، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع(١) يناير، ص ص ٣٨٣- ٤٣٤.
- عبدالله، علا عصام الجنيدى(٢٠١٨): دور منظمات المجتمع المدنى فى دعم القدرة التنافسية للجامعات المصرية: منظور مستقبلى، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مصر، مج(٢٥)، ع(١١١) مارس، ص ص٥٣٩- ٥٨٨.
- عبدالمتجلى، محمد على محمد؛ وآخرون (٢٠٢١): الشراكة البحثية آلية لتحقيق الجامعة المنتجة بجامعة الأزهر فى ضوء جامعة أكسفورد، مجلة كلية التربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، ع(١٩٢)، ج(١) ديسمبر، ص ص ٥٦١- ٥٩٨.
- عبدالمجيد، عبدالفتاح عبدالرحمن؛ وحجازى، مروة سمير(٢٠١٠): ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية والسبيل إلى دعمها والارتقاء بها، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، مج(٢٣)، ع(٢)، ص ص ٦٢١- ٦٥٦.

- عبدالمطلب، أحمد عابد إبراهيم(٢٠١٥): التخطيط الاستراتيجى لجامعة بنها فى ضوء متطلبات التنافسية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
- عبدالوهاب، إيمان جمعة محمد(٢٠٢١): تعزيز ديناميات التحول بالجامعات المصرية نحو جامعات خضراء مستدامة على ضوء مرتكزاتها الوظيفية: دراسة حالة على جامعة بنها، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٢)، ع(١٢٨) أكتوبر، ص ص ١٤٣- ٢٥٢.
- العتيبى، نور عبدالله عويض(٢٠٢٢): دور البحث العلمى فى ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(٣٨)، ع(٣)، ج(٢) مارس، ص ص ٢٣٦- ٢٦٠.
- عقل، نسرين رجب عبدالظاهر؛ ومحمد، وائل عادل عبدالحكم(٢٠٢٤): تصور مقترح لتطوير الأداء الأكاديمى للجامعات فى مصر على ضوء التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مج(٣٩)، ع(١) يناير، ص ص ١- ٥٦.
- العقيل، حمزة عبدالله(٢٠١٤): الشراكة بين الجامعة والمجتمع: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع(١٦١)، ج(١) ديسمبر، ص ص ٥٠٢- ٥٣٧.
- علام، فوزية محمد محمود(٢٠١٤): تطوير سياسة التعليم الجامعى بمصر فى ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها.
- عمر، حسام سمير(٢٠٢١): تسويق الخدمات كمدخل لتطوير القدرة التنافسية للجامعات فى مصر فى ضوء بعض الخبرات الدولية، المجلة العلمية، كلية التربية للطفولة المبكرة، جامعة أسيوط، ع(١٨) يوليو، ص ص ٤١٩- ٤٧٩.
- عيد، هنية جاد عبدالغالى(٢٠١٩): تصور مقترح لتحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية دراسة ميدانية بجامعة أسوان، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة جنوب الوادى، ع(٣٩)إبريل، ص ص١٦٩- ٢٣٦.
- الغامدى، حمد بن حمدان(٢٠٢٠): متطلبات تحقيق القدرة التنافسية لجامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجموعة الدولية للاستشارات والتدريب، الأردن، مج(٩)، ع(٤) ديسمبر، ص ص ١- ١٤.

- غبور، أمانى السيد السيد(٢٠١٨): تصور مقترح لإدارة الكراسى العلمية بالجامعات المصرية كمدخل لتعزيز قدرتها التنافسية فى ضوء بعض التجارب العربية والعالمية، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مصر، مج(٢٥)، ع(١١٢) إبريل، ص ص ١- ١١٠.
- غبور، أمانى السيد(٢٠١٩): رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمى فى الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية، مجلة بحوث التربية النوعية، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ع(٥٤)إبريل، ص ص ٦٣- ١٠٦.
- الغزو، محمد أحمد رشيد؛ والخطيب، صالح فهد صالح(٢٠٢٢): الشراكة بين الجامعات والقطاع الصناعى فى العالم العربى: حالة الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، مج(٣٦)، ع(٩)، ص ص ١٩٢٣- ١٩٦٤.
- فراج، حشمت عبدالحكم محمدين؛ ونصر، محمد يوسف مرسى(٢٠٢٠): الشراكة المجتمعية ودورها فى تمويل التعليم العالى" الكراسى العلمية نموذجًا"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى السادس" الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم- دراسات وتجارب"، كلية التربية بنين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مج(١)، وذلك فى الفترة من (١٦- ١٧) أغسطس، ص ص ٧٢- ١٠٠.
- الفقى، محمد عبدالله محمد(٢٠٢٠): رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمى، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، مصر، ع(٣) أكتوبر، ص ص ١٨٩- ٢٦٤.
- القبارى، جود بن على بن جود الله(٢٠١٨): الشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص وفق مؤشرات مجتمع المعرفة: تصور مقترح، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.
- القحطانى، منصور بن عوض(٢٠٠٥): تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، بحث مقدم إلى مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص فى البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض، وذلك فى الفترة من(١٠- ١٢) إبريل، ص ص١٤٥- ٢٠٣.

- اللمسى، عادل حلمى آمين(٢٠٢٢): تصور مقترح لتفعيل الشراكة بين الجامعات التكنولوجية ومؤسسات الإنتاج على ضوء تجربة جامعة الشركات، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٣)، ع(١٢٩) يناير، ج(٣)، ص ص ٧٩٥- ٨٨٦.
- متولى، السيد عبدالمنعم على(٢٠١٨): آليات تحقيق القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى مجتمع المعرفة، مستقبل التربية العربية، المركز العربى للتعليم والتنمية، مصر، مج(٢٥)، ع(١١١) مارس، ص ص ٦٣٣- ٧٢٤.
- محمد، رجب أحمد عطا(٢٠٢٠): الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتى كندا وسنغافورة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج(٧٠) فبراير، ص ص ٣٨١- ٤٧٠.
- محمد، سحر محمد أبوراضى(٢٠٢٤): مسارات لتحقيق الاستدامة المالية للجامعات الحكومية المصرية على ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمى٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٥)، ع(١٣٧) يناير، ص ص ٤١٠- ٥٥٢.
- محمد، سمر مصطفى محمد(٢٠١٩): استراتيجية مقترحة لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مدخل إدارة تسويق الخدمات البحثية" دراسة حالة على جامعة بنها"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
- محمد، عبدالله السيد عطا الله(٢٠٢٣): تصور مقترح لتحسين الوضع التنافسى لجامعة الأزهر فى التصنيفات العالمية للجامعات فى ضوء معايير الاقتصاد الأخضر، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، مج(٢٠)، ع(١١٦) يناير، ص ص ٦٤- ١٢٢.
- محمد، ماهر أحمد حسن(٢٠١٤): تدويل التعليم الجامعى كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات المصرية، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، مج(٢٩)، ج(١)، ع(١١٣) ديسمبر، ص ص١٤١- ٢١٨.

- محمد، هالة أحمد إبراهيم(٢٠١٨): تفعيل دور الشراكة البحثية فى تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مج (٣٣)، ع(٤) مارس(ج٢)، ص ص ٤٧٢- ٥١٦.
- محمود، منى عبدالحليم مرسى؛ وآخرون(٢٠١٤): متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والإنتاج فى ضوء خبرات بعض الجامعات المعاصرة، مجلة التربية المقارنة والدولية، المجلس العالمى لجمعيات التربية المقارنة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج(١٧)، ع(٥٠) نوفمبر، ص ص ٣٠٧- ٣٥٣.
- محمود، مها سمير؛ وآخرون(٢٠٢٣): متطلبات القدرة التنافسية بالجامعات المصرية، مجلة كلية التربية، جامعة العريش، السنة(١١)،ج(٢)، ع(٣٦) أكتوبر، ص ص ٢٨٣- ٣٢٩.
- محمود، ولاء محمود عبدالله(٢٠٢٤): التحالفات الاستراتيجية الجامعية كآلية لتسويق الخدمات البحثية بالجامعات المصرية: رؤية مقترحة، مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، مج(٢١)، ج(١)، ع(١٢٠) يناير، ص ص ٨٢٥- ٩٢٢.
- محمود، يوسف سيد(٢٠٠٤): التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعى، مجلة دراسات فى التعليم الجامعى، مركز تطوير التعليم الجامعى، كلية التربية، جامعة عين شمس، ع(٦)، ص ص ٢٤- ٥٥.
- مشرف، شيرين عيد مرسى(٢٠٢٢): الخطة الاستراتيجية لجامعة بنها: دراسة تحليلية نقدية فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٣)، ع(١٢٩)، ص ص ٤٩- ١٤٦.
- المطيرى، هدى موسم دخيل الله(٢٠٢٢): تفعيل الاستثمار فى الأبحاث العلمية فى الجامعات السعودية فى ضوء الخبرات العالمية: تصور مقترح، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، مج(٣٨)، ع(١) يناير، ص ص ٢٩٠- ٣٤٤.
- المعمورى، أحمد سامى مرهون؛ والموسوى، محمد غالى(٢٠١١): الشراكة البحثية بين الجامعة العراقية والشركات، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية، المنتدى الوطنى لأبحاث الفكر والثقافة، العراق، مج(٤)، ع(٧)، ص ص ١٢٥- ١٤٣.

- ناصف، محمد أحمد حسين(٢٠١٦): تصنيف الجامعات عالميًا فى كل من جمهورية مصر العربية، وتايوان: دراسة مقارنة، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، س(٢)، ع(٤) يناير، ص ص ١٢٥- ٢٦٣.
- هلال، ناجى عبدالوهاب (٢٠٢٠): رؤية مستقبلية لرفع القدرة التنافسية للجامعات العربية على ضوء التصنيف الدولى للجامعات، مجلة جامعة حفر الباطن للعلوم التربوية والنفسية، جامعة حفر الباطن، المملكة العربية السعودية، ع(١) أكتوبر، ص ص ٢٤٣- ٣١٢.
- هندى، عبدالمعين سعدالدين؛ وآخرون(٢٠٢١): دور مراكز التميز البحثى فى تطوير الأداء البحثى بالجامعات المصرية، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية، جامعة سوهاج،ع(٩) أكتوبر، ص ص ٥٦٧- ٦٠٨.
- هيكل، هناء محمد محمدى(٢٠١٤): تطوير مراكز البحث العلمى بالجامعات المصرية فى ضوء متطلبات الجامعة المنتجة" رؤية استراتيجية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة بنها.
- وسيلة، بوفنش(٢٠٢١): الشراكة بين الجامعة والقطاع الصناعى فى الجزائر تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادى، الجزائر، مج(١١)، ع(١)، ص ص ٥٥٥- ٥٦٧.
- يغمور، سهى عصام محمد(٢٠٢٢): الشراكة المجتمعية بالجامعات السعودية ودورها فى تحقيق الاستدامة المالية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج(٣٣)، ع(١٢٩)،ج(١)، ص ص ٦٧١- ٧٠٠.
- يوسف، داليا طه محمود؛ ودربالة، رقية عيد محمد(٢٠١٩): الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها فى مصر- جامعة المنيا نموذجًا- دراسة مقارنة، دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية، جامعة حلوان، مج(٢٧)، ع(٣) سبتمبر، ص ص ١١١- ٣١٢.
- Cooper, A & et (2020): A Developmental Evaluation of Research-Practice- Partnerships and Their Impacts, International Journal of Education Policy & Leadership, Vol(16), No(9).

- Denis,B & Jean, M(2012): Proposal for Evaluation the Research Partnership Process, In " Community- university research partnerships: Reflections on the Canadian social economy experience, University Of Victoria Libraries, Project.
- Dimitrova, G & Dimitrova, T (2017): Competitiveness of the Universities: Measurement Capabilities, Trakia Journal of Sciences, vol(15), Suppl(1) ,p p 311- 316 .

- Farrell,C & et (2021): Research-Practice Partnerships in Education: The State of the Field, William T. Grant Foundation.
- Hewitt, W.E(2021): Factors Affecting Competitiveness in University Ranking Exercises: Lessons from Brazil, Jounal of Comparative& It-nternational Higher Education , Vol(13), No(2) May, pp 23- 37.
- Lukianenko, D & et al (2023): University Competitiveness, in the Knowledge economy: a Kohonen map approach, CEUR Workshop Proceedings (CEUR- WS.org).
- Smith,K,L.(2015): University- Community Partnership: A Stakeholder Analysis, Doctoral dissertation , Arizona State University.